الأمم المتحدة

A/ES-11/PV.14

الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة

الجلسة العامة ١٤

الأربعاء، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٢، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد كوروشي . . . . . (هنغاريا)

افتُتِحَت الجلسة الساعة ١٥/٠٠.

البند ٥ من جدول الأعمال (*تابع*)

رسالة مؤرخة ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لأوكرانيا لدى الأمم المتحدة (S/2014/136)

مشروع القرار (A/ES-11/L.5)

السيد راي (كندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نجتمع مرة أخرى في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة المستأنفة لسبب واحد وسبب واحد فقط، وذلك لأن الاتحاد الروسي يواصل انتهاك القانون الدولي، وتحديدا المادتين ١ و ٢ من ميثاق الأمم المتحدة. فروسيا تظهر لنا، من خلال أعمالها غير القانونية في أوكرانيا، أنها ليست شريكا مهتما بالسلام أو العدالة، في أوكرانيا أو في أي مكان آخر. ومرة أخرى، كما حدث في الأشهر الأخيرة، يقع على عاتقنا، نحن أعضاء الجمعية العامة، أن ندافع عن الميثاق وكل ما تمثله الأمم المتحدة.

وقد قدم مشروع القرار A/ES-11/L.5 المعروض علينا ردا على محاولات روسيا ضم المزيد من أراضي أوكرانيا بصورة غير قانونية وبالقوة. ويعيد مشروع القرار تأكيد المبدأ المتمثل في أنه لا يمكن تغيير الحدود والتخوم بدون موافقة تمنح بحرية. ويعيد تأكيد المبدأ المتمثل في أن القوة لا تصنع حقا. وندعو كل عضو في الجمعية إلى التصويت مؤيدا مشروع القرار.

وتدين كندا إدانة قاطعة ما يسمى بالاستفتاءات التي أجراها الاتحاد الروسي في المناطق المحتلة بصورة غير مشروعة في دونيتسك ولوهانسك وخيرسون وزابوريجيا في أوكرانيا. فذلك يشكل انتهاكا صارخا آخر للقانون الدولي من قبل الاتحاد الروسي. وقد قتل الملايين أو جرحوا أو شردوا قسرا بسبب حرب العدوان الروسي هذه. إن الوابل الأخير من الهجمات الصاروخية ضد البنية التحتية المدنية في كييف والمدن التي تدعي روسيا الآن أنها تابعة لها من خلال استفتاءاتها الصورية توضح الأمر لنا جميعا. والأمر واضح. فالطبيعة الحقيقية لهذه الحرب ظاهرة هناك. وهذه ليست "عملية عسكرية خاصة". إنها حرب لمعاقبة أوكرانيا وتدميرها في نهاية المطاف.

ونعلم جميعا في صميم قلوبنا أن الانتخابات التي تجرى على فوهة البندقية لا يمكن أن تكون حرة ولا نزيهة. إننا نعلم ذلك. ونعلم

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

أنه عندما يوجه شخص ما مسدسا إلى رأس شخص آخر ويخبره أنه يجب عليه التصويت، فهذا التصويت ليس حرا أو نزيها. ومع ذلك، ادعى الرئيس بوتين أن هذه الاستفتاءات المزعومة تعكس "إرادة الشعب" في تلك الأراضي المحتلة بصورة غير قانونية. وقد ادعى أن الاستفتاءات تجري – بأعجوبة نوعا ما – بعد يومين من الدعوة إليهما، بما يتماشى مع المعايير الديمقراطية. وزعم أنها تتسق بطريقة ما مع ميثاق الأمم المتحدة، كما لو أن الميثاق لا يعني شيئا. والواقع أنه لا شيء يمكن أن يكون أبعد عن الحقيقة. فهذا غزو غير قانوني واحتلال غير قانوني وضم غير قانوني، وكل ذلك تحت تهديد السلاح. وهذه ليست ديمقراطية.

(تكلم بالفرنسية)

إن أعمال الاتحاد الروسي تنتهك بوضوح ميثاق الأمم المتحدة والمبدأ العرفي للقانون الدولي الذي يقضي بعدم الاعتراف بشرعية أي اكتساب للأراضي بالتهديد بالقوة أو استخدامها. وتلك المبادئ الأساسية، التي نتمسك بها جميعا – أي المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية والامتناع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها – لم تكن أبدا مهددة كما هي اليوم. وهنا، في قاعات الأمم المتحدة، كثيرا ما نتكلم عن السوابق. فيجب علينا ألا نسمح لسابقة استبدادية أخرى من الغزو والاحتلال والضم بأن تطغى على التزامنا بسيادة القانون. ولا يمكننا أن نسمح لمجلس الأمن، الذي عهدنا إليه بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين، بأن يصاب بالشلل التام على يد عضو دائم يطمح بوضوح وعلنا إلى إخضاع دولة أخرى.

إننا مقتنعون بأن أغلبية البلدان الممثلة في الجمعية ترى نفس الرأي. فالأمر لا يتعلق بالدول الشرقية فقط؛ إنها دول في كل أنحاء العالم. وبعد ظهر اليوم، سنرى إلى أي مدى ترفض دول العالم سياسة الرئيس بوتين المعلنة. وأحدث محاولة من قبل الرئيس بوتين للاستيلاء على الأراضي في أوكرانيا هي على نطاق لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية. وتغطي الأراضي التي ضمها الاتحاد الروسي بصورة غير قانونية مساحة ٠٠٠ ١٠٩ كيلومتر مربع. وتلك المساحة أكبر من أراضي ثلاث مقاطعات كندية – وكندا كبيرة جدا. إن تلك الأراضي أكبر من تلك التي يمتلكها ما يقرب من نصف أعضاء المنظمة داخل حدودهم المعترف بها دوليا. وهي تقريبا نفس حجم دول البلطيق الثلاث التي ضمها ستالين بشكل غير قانوني في عام ١٩٤٠. ويجب علينا أن نتذكر تلك النقطة لأنه بعد احتلال الجيش السوفياتي لبلدان البلطيق الثلاثة، بلغ معدل المشاركة في "انتخابات" الجمعيات التأسيسية الجديدة نسبة مذهلة ٩٩,٦ في المائة في عام ١٩٤٠ بعد غزو حكومة ستالين وضمها. ومن المفارقات والغرابة أن هذا الرقم الذي يزيد على ٩٩ في المائة يشبه نتائج ما يسمى بالاستفتاءات التي أجريت في المناطق الأربع المحتلة بشكل غير قانوني في أوكرانيا والتي حاولت روسيا للتو ضمها.

إن العادات الإمبراطورية عنيدة. ويسعى الرئيس بوتين إلى إحياء الماضي الإمبراطوري لروسيا من خلال الغزو والاحتلال والضم والقهر. وإذا لم تكن أفعاله كافية لإقناعنا، فإن كلماته واضحة وضوح الشمس. فينبغي قراءة تلك الكلمات لأن الرئيس بوتين يتكلم علنا عن رغبته في إعادة بناء الإمبراطورية الروسية السابقة بأي وسيلة ضرورية واستيعاب مواطني الدول الحرة والمستقلة وذات السيادة في الاتحاد السوفياتي السابق إلى الأبد – سواء قبلوا بذلك أم لم يقبلوا.

ومع ذلك، يملك الرئيس بوتين وممثلو الاتحاد الروسي في هذه القاعة الجرأة ليقولوا لنا أنهم يتصرفون وفقا للميثاق والقانون الدولي. ويقولون إن هذا مشروع "إنهاء استعمار". لا، فالأمر ليس كذلك على الإطلاق. وعلى العكس من ذلك، فإن الواقع والحقيقة واضحان. فالحرب العدوانية التي تشنها روسيا تتعارض مع المبادئ التي تكمن في صميم ميثاق الأمم المتحدة. لنقرأ كلمات الميثاق. فهو بحوزتي، هنا في يدي. تنص المادة ٢ على ما يلي:

(تكلم بالإنكليزية)

"تقوم الهيئة على مبدأ المساواة في السيادة بين جميع أعضائها.

”لكي يكفل أعضاء الهيئة لأنفسهم جميعا الحقوق والمزايا المترتبة على صفة العضوية يقومون في حُسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بهذا الميثاق.

”يفض جميع أعضاء الهيئة منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يجعل السلم والأمن والعدل الدولي عرضة للخطر“.

ويريد الرئيس بوتين أيضا أن نصدق أن هناك مؤامرة ضد الاتحاد الروسي. وقد أعاد ممثل بلد آخر تدوير ذلك المفهوم في وقت متأخر من صباح اليوم. وكان يريد منا أن نصدق أن شيئا ما يسمى ”الغرب“ يسعى بطريقة ما إلى انتهاك سيادة روسيا وسلامة أراضيها. إن الغرب لم يضع الميثاق. ووقع الاتحاد السوفيتي على الميثاق. ووقعت الصين على الميثاق. الغرب لم يضعه. وضعته الدول الأعضاء في ذلك الوقت. ولا بد لنا من أن نفهم أنه لا وجود لمؤامرة كبرى على روسيا. والمجتمع الدولي ليس معاديا لروسيا. وروسيا تواجه عواقب أفعالها، أي، شن غزو آخر غير قانوني وكارثي على أوكرانيا على أساس رغبة الرئيس بوتين في إمبراطورية اختفت منذ فترة طويلة. وكما قلت بالفرنسية، على ما يبدو، العادات الإمبراطورية عنيدة جدا. وتدعي روسيا أن ثمة كراهية لروسيا، مثل الطفل الذي يقتل والديه ثم يذهب إلى المحكمة ويقول، ”ساعدوني، فأنا يتيم“. لا وجود لكراهية روسيا. ويقوم جنودها ومدفعيتها ودباباتها وطائراتها الحربية وصواريخها بتسوية المدن والبلدات الناطقة بالروسية بالأرض وبإساءة معاملة السكان الناطقين بالروسية في شرق أوكرانيا.

ولا توجد دولة تسعى إلى انتهاك سيادة روسيا أو سلامتها الإقليمية. وقالت محكمة العدل الدولية أنه لا يوجد دليل يدعم ادعاء الاتحاد الروسي هذا. وبدلا من ذلك، فإن روسيا هي التي انتهكت مرتين سيادة أوكرانيا وسلامة أراضيها منذ عام ٢٠١٤. وبالمثل، انتهكت روسيا سيادة وسلامة أراضي كل من جورجيا ومولدوفا. وتقول روسيا أنها تتكلم لغة السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي، وتدعي أنها صديقة للميثاق. والحقيقة هي أنه لا يوجد تهديد أكبر اليوم لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة من حرب روسيا العدوانية ضد أوكرانيا والضم الذي حدث خلال الأيام القليلة الماضية.

لا أحد عازم على تدمير روسيا. والشعب الأوكراني يدافع عن نفسه ببسالة لتأمين حريته وبقائه في مواجهة الحرب العدوانية الروسية. إننا في كندا نتخذ، جنبا إلى جنب مع العديد من حلفائنا وشركائنا، ما نعتقد أنها خطوات متناسبة وضرورية ردا على ذلك، بما في ذلك دعم أوكرانيا بالوسائل للدفاع عن نفسها من العدوان الروسي واستعادة أراضيها. ويمكن القول وإظهار أن المادة ٥١ من الميثاق تتوقع في الواقع حالة كهذه تماما، لأنها تقول بوضوح شديد

”ليس في هذا الميثاق ما يضعف أو ينقص الحق الطبيعي للدول، فرادى أو جماعات، في الدفاع عن أنفسهم إذا اعتدت قوة مسلحة على أحد أعضاء ”الأمم المتحدة“ وذلك إلى أن يتخذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدولي“.

إننا لا نسعى إلى تدمير روسيا. وما نسعى إليه هو أن يفي الاتحاد الروسي بالتزاماته بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي؛ والتصرف كعضو مسؤول في المجتمع الدولي، مثل أوكرانيا ومثل العديد من الأعضاء الآخرين في الجمعية؛ والعمل كمشرف على الميثاق وكراع للسلام في العالم. وواضح أن ذلك متوقع في إنشاء مركز الأعضاء الدائمين الذين ستكون مهمتهم في الحياة الحفاظ على السلامة الإقليمية والأمن العالمي. وذلك على النقيض تماما مما تفعله روسيا الآن.

إن الاتحاد الروسي يملك القدرة على إنهاء هذه الحرب. ويملك الاتحاد الروسي القدرة على إنهاء البؤس الذي لا يوصف الذي تسببت فيه. وقد ظهرت آثاره بشدة في أوكرانيا وعلى العديد من الأوكرانيين الذين لقوا حتفهم بسبب التدمير الطائش والمنهجي للبنية التحتية ووسائل الحياة الضرورية. ولكن علينا أيضا أن نتذكر – وكل ممثل هنا يعرف ذلك – أن عدم المساواة في العالم كان تاريخيا أكبر تحد يواجهنا، وكذلك أمن العالم. ثم جاء مرض فيروس كورونا. وما زال تغير المناخ ملازما لنا. والآن يأتي هذا العدوان، الذي كان له تأثير

مدمر، ليس فقط على شعب أوكرانيا واقتصادها ومجتمعها، بل كذلك على اقتصاد كل بلد ممثل هنا في الأمم المتحدة.

لقد قال الأمين العام أننا نواجه شتاء من السخط. وأفاد صندوق النقد الدولي أمس أننا نتجه نحو ركود عالمي غير مسبوق. فلنتخيل إلى أي مدى نكون في وضع أفضل لو أننا، بدلا من مناقشة هذا الطلب – الذي يتعين علينا ببساطة أن نناقشه لأن مجلس الأمن غير قادر على القيام بعمله لأن روسيا تملك حق النقض – كنا نناقش في هذه القاعة كيف يمكننا إعادة البناء وكيف يمكننا إعادة تشكيل الاقتصادات والمجتمعات التي دمرتها آثار الأزمات المتتالية التي ظللنا نواجهها على مدى العقد الماضي. وبدلا من ذلك، نضطر إلى العودة إلى المربع الأول ونقول "دعونا نسمي الأمر باسمه" – عدوان غير قانوني وضم غير قانوني. وإذا ما امتنعت روسيا عن أي تهديد أو استخدام غير قانوني آخر للقوة، وإذا ما سحبت قواتها العسكرية بشكل كامل وغير مشروط من أراضي أوكرانيا التي احتلتها بشكل غير قانوني، فسنرى نهاية لهذه المأساة الرهيبة ويمكننا البدء في إعادة البناء – لا إعادة بناء أوكرانيا فحسب، بل إعادة بناء اقتصادات العالم، بما في ذلك روسيا.

لقد طالبنا بذلك مرتين حتى الآن كجمعية. ونفعل ذلك الآن للمرة الثالثة ردا على الاستفتاءات الصورية والمحاولات اليائسة لإطالة أمد ما لا يمكن وصفه إلا بأنه حرب عدوانية لا معنى لها وقاسية ووحشية حقا. والميثاق يدعونا جميعا إلى "توحيد قوانا" لصون السلم والأمن الدوليين. وأود أن أقترح أنه يجب علينا جميعا، أن نلبي تلك الدعوة اليوم للدفاع عن الميثاق ومعه – نعم – سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي. ولكن في الواقع، إن الأمر ليس سيادة أوكرانيا فحسب، بل سيادة كل دولة عضو هنا؛ وليس السلامة الإقليمية لأوكرانيا فحسب، بل السلامة الإقليمية لكل بلد ممثل هنا؛ وليس الاستقلال السياسي لأوكرانيا فحسب، بل استقلال جميع الدول التي تحكم نفسها بنفسها الممثلة هنا.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (*تكلم بالفرنسية*): إن مناقشة اليوم بسيطة. ويمكن تلخيصها في سؤال واحد: هل نريد أن ندافع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة؟ فتلك المسألة تهمنا جميعا لأن الميثاق هو دعامة بناء الأمم المتحدة. وهي ضمان التعايش السلمي بين الدول ذات السيادة.

إن روسيا، بهجومها على أوكرانيا، لم تشن حربا فظيعة ذات تداعيات عالمية، من حيث الغذاء والطاقة والاقتصاد والطاقة النووية، فحسب، بل إنها انتهكت عمدا أبسط مبادئ القانون الدولي. وقالت محكمة العدل الدولية ذلك بشكل لا لبس فيه في ١٦ مارس، عندما أمرت بإيقاف العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا. ومن الواضح أن روسيا لم تمتثل بأي حال من الأحوال لذلك الحكم.

وينبغي أن يكون الاستيلاء على الأراضي بالقوة مسألة تهم كل دولة عضو في الجمعية العامة. وقد قررت روسيا، بغزو جارتها، تمهيد الطريق لحروب ضم أخرى. وما يحدث اليوم في أوروبا قد يحدث غدا في أماكن أخرى، في آسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية. فيجب علينا أن نعي ذلك.

وما دامت روسيا مستمرة في قصف المدن والبنية التحتية المدنية عمدا وبشكل عشوائي وفي ارتكاب عدد متزايد من الانتهاكات التي تشكل بوضوح جرائم حرب، فإن فرنسا لن تتصالح مطلقا مع عالم تكون فيه الأولوية للقوة على الحق. ولن تعترف فرنسا أبدا بالاستفتاءات الصورية أو الضم غير القانوني لمساحات كاملة من الأراضي الأوكرانية. وستواصل دعم أوكرانيا وسيادتها وسلامتها الإقليمية طالما كان ذلك ضروريا. ولهذا السبب عملت فرنسا، مع شركائها، في عملية شفافة وشاملة، لصياغة نص ينبغي أن يكون الجميع قادرين على تأييده. والنص موجز. إنه يدين ضم الأراضي التي احتلت بالقوة.

ففي الأساس نحن أمام خيار بسيط – التغاضي عن الحرب أو الدفاع عن السلام. إنها ليست مسألة اختيار جانب، بل الحفاظ على النظام الدولي وقيمه. والامتناع عن التصويت ليس خيارا. ولذلك، تحث فرنسا جميع أعضاء الأمم المتحدة على الدفاع عن الميثاق ومبادئه العالمية.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لقد انقضى ما يقرب من ثمانية أشهر منذ اندلاع الأزمة في أوكرانيا. وإذ نتكلم

الآن، يحتدم النزاع. فالنيران والقتال في انتشار واحتمال التوصل إلى تسوية سلمية لا يلوح في الأفق بعد. وتزداد الأزمة طولا وانتشارا وتعقدا، وتزداد آثارها غير المباشرة تغلغلا وتؤثر على الاقتصادات وسبل عيش الناس، ما يجلب المزيد من عدم الاستقرار وعدم اليقين إلى عالم مضطرب أصلا ويسبب قلقا بالغا.

لقد أعرب قادة الدول من جميع أنحاء العالم عن آرائهم ومقترحاتهم، خلال المناقشة العامة للجمعية العامة التي اختتمت مؤخرا، بشأن الأزمة في أوكرانيا. وعلى الرغم من الاختلافات في وجهات النظر، فإن القاسم المشترك هو أن معظم البلدان دعت أطراف النزاع إلى وقف القتال في أقرب وقت ممكن وحل الأزمة سلميا عن طريق الحوار. ودعوا إلى مزيد من الإغاثة الإنسانية لشعب أوكرانيا، الذي تأثر بشدة بالأزمة. ودعوا إلى بذل جهود دولية مشتركة للتخفيف من الآثار غير المباشرة، لا سيما على البلدان النامية. ودعوا جميعا إلى الوحدة لتجنب مواجهات التكتلات التي أثارتها الأزمة وبدء حرب باردة جديدة. فينبغي أن تكون تلك النداءات والمطالب محور اهتمامنا وهدف هذه الدورة الاستثنائية الطارئة. وفي ذلك الصدد، تود الصين أن تؤكد على ما يلي.

أولا، نشدد على ضرورة الحوار والمشاركة من أجل التوصل إلى تسوية سياسية للأزمة في أوكرانيا. ويساور الصين قلق بالغ إزاء اشتداد النزاع البري في الآونة الأخيرة، وتأسف للخسائر في صفوف المدنيين والأضرار التي لحقت بالمرافق المدنية نتيجة لذلك. والأمر الملح الآن هو توجيه الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس، وتجنب تصعيد النزاع، ومنع المواجهة من الخروج عن نطاق السيطرة، وتهدئة الحالة. وفي التحليل النهائي، يجب حل الأزمة الأوكرانية سلميا. فمهما كانت الصعوبات والتحديات هائلة، يجب ألا يغلق باب التسوية السياسية، ويجب أن لا تتوقف المفاوضات الدبلوماسية ويجب ألا تتباطأ الجهود الرامية إلى وقف الأعمال العدائية وتعزيز محادثات السلام. ويجب على المجتمع الدولي أن يحث الأطراف المعنية على استئناف محادثات السلام في أقرب وقت ممكن وتضمين الشواغل المعقولة في المفاوضات ووضع الخيارات الممكنة على الطاولة وتهيئة الظروف والمجال لوقف الأعمال القتالية وتسوية الأزمة.

ثانيا، يجب بذل المزيد من الجهود لتوفير الإغاثة الإنسانية وتخفيف محنة المدنيين المتضررين. فقد تدهور الوضع الإنساني في أوكرانيا منذ اندلاع الأزمة وسيزيد الشتاء الطويل القادم من تفاقم صعوباتهم. وتشيد الصين بالبلدان المجاورة لأوكرانيا لاستضافتها ملايين اللاجئين وتدعم الأمم المتحدة والوكالات الإنسانية الدولية في مساعدة أوكرانيا والمساعدة على تقاسم عبء جيرانها، على أساس مبادئ الإنسانية والحياد والنزاهة والاستقلال. وينبغي لأطراف النزاع أن تتقيد بالقانون الدولي الإنساني تقيدا صارما وأن تمتنع عن إيذاء المدنيين الأبرياء وأن تولي الأولوية لحماية النساء والأطفال وغيرهم من الفئات الضعيفة وأن تيسر الإجلاء والتعاون في الميدان فيما يتعلق بالمعونة الإنسانية. وتدعو الصين المجتمع الدولي إلى زيادة المساعدة الإنسانية لأوكرانيا والبلدان المجاورة لها وضمان إعادة التوطين المناسب للأشخاص المتضررين من النزاع. ولا يمكن المساس بسلامة وأمن المرافق النووية، ولا حتى بأضيق هامش. وندعو جميع الأطراف المعنية إلى ممارسة ضبط النفس ومنع وقوع كارثة إنسانية لا يمكن إصلاحها.

ثالثا، يجب علينا أن نعزز التضامن والتعاون للتقليل إلى أدنى حد من الآثار غير المباشرة للنزاع. وقد أدى التأثير المتشابك لجائحة مرض فيروس كورونا والأزمة في أوكرانيا إلى تعريض جميع بلدان العالم، ولا سيما البلدان النامية، لعدد لا يحصى من التحديات، بما في ذلك الأمن الغذائي وأمن الطاقة والأمن المالي، الأمر الذي يزيد من صعوبة تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ولن تساعد الجزاءات الشاملة والعشوائية في حل المشكلة. وبدلا من ذلك، فإنها ستؤدي فقط إلى تعطيل استقرار سلاسل التوريد والصناعة العالمية وتضخيم الأثر غير المباشر للأزمة والتأثير على الحياة الطبيعية للشعوب في جميع أنحاء العالم.

وقد أدى إبرام وتنفيذ مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب دورا إيجابيا في تثبيت أسعار الأغذية العالمية وتحسين الإمدادات الغذائية في البلدان النامية. ونحث على بذل المزيد من هذه الجهود ونتطلع إلى

ترتيبات أخرى مماثلة. وندعو المجتمع الدولي، والأمم المتحدة على وجه الخصوص، إلى إبقاء التنمية في صدارة جدول الأعمال الدولي ونزع فتيل الآثار غير المباشرة للأزمة في أوكرانيا ومساعدة البلدان النامية على التغلب على الصعوبات ومنع المكاسب الإنمائية التي تحققت بشق الأنفس من الضياع.

رابعا، يجب أن نتخلى عن عقلية الحرب الباردة وأن نمنع العالم من الوقوع في حالة انقسام. فالأزمة في أوكرانيا تظهر مرة أخرى أن التشبث بعقلية الحرب الباردة وسياسة التكتلات وخلق مواجهات التكتلات والسعي إلى تحقيق الأمن المطلق لن يجلب السلام بل يؤدي فقط إلى نزاعات لا تخدم مصالح أحد. وفي الوقت الذي يحتاج فيه العالم إلى الوحدة والتعاون للتغلب على الصعوبات، من غير المسؤول والخطير التركيز على الاختلافات الأيديولوجية وتخويف البلدان الأخرى وإرغامها على الانحياز إلى أحد الجانبين وخلق العزلة وممارسة الضغوط والانخراط في الفصل بين المواد الخام والمنتجات النهائية وإحداث انقطاع في سلاسل الإمداد. فيجب علينا أن نستخلص العبر من التاريخ وأن نرفض الانقسام والمواجهة وأن نتمسك بالتضامن والتعاون وأن نمارس تعددية الأطراف وأن نحمي معا النظام الدولي، وفي صميمه الأمم المتحدة، والنظام الدولي القائم على القانون الدولي، بغية تعزيز السلام والتنمية العالميين.

وينبغي للجمعية العامة، بوصفها أكثر هيئات الأمم المتحدة تمثيلا، أن تضطلع بدور نشط وبناء في مسألة أوكرانيا بتجسير الخلافات والتوصل إلى توافق في الآراء وحشد أكبر قدر من التآزر لمحادثات السلام وإيجاد أكبر عامل مشترك بين الدول الأعضاء. وقد ظللنا دائما نعتقد أن أي إجراء تتخذه الجمعية العامة ينبغي أن يفضي إلى تهدئة الحالة والاستئناف المبكر للحوار والحث على التوصل إلى حل سياسي لهذه الأزمة.

إن مشروع القرار (A/ES-11/L.5) الذي قدم للاعتماد في هذه الدورة الاستثنائية الطارئة لن يساعد على تحقيق الأهداف المذكورة. ولذلك، سيمتنع الوفد الصيني عن التصويت. وعلاوة على ذلك، يود الوفد الصيني أن يشير إلى أن أعمال الجمعية العامة ينبغي أن تجري وفقا للنظام الداخلي وأن تعكس الإنصاف والنزاهة. وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، ينبغي التعبير عن آراء جميع الدول الأعضاء تعبيرا كاملا ويجب إعطاء اقتراحاتها وزنا متساويا.

وفيما يتعلق بمسألة أوكرانيا، ما فتئت الصين ترى أنه ينبغي احترام سيادة جميع البلدان وسلامتها الإقليمية، وأن تراعى مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وأن تؤخذ الشواغل الأمنية المعقولة لجميع البلدان مأخذ الجد وأن يقدم الدعم لجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حلول سلمية. وستقف الصين دائما، بوصفها بلدا مسؤولا، إلى جانب السلام. وسنعمل مع المجتمع الدولي ونؤدي دورا بناء في تخفيف حدة الحالة والسعي إلى حل سياسي للأزمة.

السيدة توماس – غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): أوجه كلامي إلى كل الذين يكرسون أنفسهم للمهمة النبيلة لهذه المؤسسة. قريبا، سنصوت على مشروع القرار A/ES-11/L.5، وهو مشروع هام لا لمستقبل أوكرانيا ومستقبل أوروبا فحسب، بل لأسس هذه المؤسسة ذاتها. ففي نهاية المطاف، بنيت الأمم المتحدة على فكرة أنه لن يسمح أبدا مرة أخرى لبلد ما بالاستيلاء على أراضي بلد آخر بالقوة. وقد جمعتنا تلك الفكرة الهامة، في أعقاب الحرب العالمية الثانية، على الرغم من كل خلافاتنا. والآن، نحن مدعوون إلى الدفاع عن تلك الفكرة وعن ميثاق الأمم المتحدة الذي يجسدها.

والحقائق واضحة. فقد حاولت دولة عضو في الأمم المتحدة – دولة لها مقعد دائم في مجلس الأمن – ضم أراضي من جارتها بالقوة. وتلك الدولة العضو في الأمم المتحدة لم تضع جارتها هدفا لمرمى نيرانها فحسب، بل ركزت تصويبها على المبدأ الأساسي لهذه المؤسسة وهو أنه لا يمكن لبلد أن يُستولي على أراضي بلد آخر بالقوة. فقبل ثماني سنوات، طلب من الجمعية العامة أن ترد على محاولة هذه الدولة العضو في الأمم المتحدة نفسها ضم شبه جزيرة القرم. وفي ذلك الوقت، دافعت الجمعية العامة عن ميثاق الأمم المتحدة. واتخذنا بأغلبية ساحقة القرار ٢٦٢/٦٨، الذي يؤكد سيادة أوكرانيا وسلامتها الإقليمية. ويجب أن نفعل الشيء نفسه اليوم.

وكما حدث في عام ٢٠١٤، تختبر روسيا عزم العالم على الدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي. وإلا كيف نفسر التجاهل الصارخ لقيم السيادة والسلامة الإقليمية والسلام والأمن؟ وإلا كيف نفسر الهجمات المروعة على المدنيين والبنية التحتية المدنية التي شهدناها هذا الأسبوع؟ وإلا كيف نفسر قعقعة السيوف من بوتين وتهديداته المبطنة بنشر القوة النووية؟ فتلك تهديدات ضد هذه المؤسسة. إنها تهديدات ضدنا جميعا. لقد استمعنا إلى بلدان تؤكد على ضرورة السعي إلى إيجاد حلول تؤدي إلى الحوار والسلام. وصدقوني، لا يوجد شيء نود أن نراه أكثر من السلام. نود أن نتوقف عن رؤية الحُفَر في الملاعب الأوكرانية حيث كانت الأراجيح. ونود أن نتوقف عن رؤية هجمات خطيرة على مدينة زابوريجيا تهدد المدنيين. نود أن نتوقف عن رؤية روسيا ترتكب جرائم حرب.

إن الطريق إلى السلام لا يمر عبر الاسترضاءات. والطريق إلى السلام لا يتضمن التغاضي عن تلك الانتهاكات الصارخة. والسلام لا يأتي ولم يأت أبدا من الصمت. إن السبيل الوحيد لإحلال السلام هو وقف هذا العدوان والمطالبة بالمساءلة والوقوف معا عن قناعة وإظهار ما لن نتسامح معه. لذلك لنبعث برسالة واضحة اليوم. لن تتسامح الأمم المتحدة مع محاولات الضم غير القانوني. لن نعترف به على الإطلاق. ولن تتسامح الأمم المتحدة مع الاستيلاء على أرض مجاورة بالقوة. سنقف في وجهها. ولن تتسامح الأمم المتحدة مع تدمير ميثاق الأمم المتحدة. وسنذود عنه.

وكما قال الأمين العام، لا مكان لأعمال روسيا في عالمنا الحديث. ولهذا السبب يدعو مشروع القرار المعروض علينا إلى السلام ووقف التصعيد. ولكنه يوضح كذلك أننا نرفض محاولات روسيا للضم وأننا نرفض هذه الإهانة للسلامة الإقليمية والسيادة الوطنية والسلام والأمن. إننا نرفضه لأننا نؤمن بالأمم المتحدة. ونعتقد أن حواجز الحماية الأساسية للنظام الدولي تحمينا جميعا. فاليوم، تغزو روسيا أوكرانيا، ولكن غدا يمكن أن تكون دولة أخرى تُنتهك أراضيها. يمكن أن تكون أي دولة. أي بلد يمكن أن يكون التالي. ما الذي ينبغي أن يتوقعه ذلك البلد من هذه القاعة؟ رسالتنا عالية وواضحة. لا يهم إذا كانت الدولة كبيرة أو صغيرة، غنية أو فقيرة، قديمة أو جديدة. إذا كانت دولة ما دولة عضوا في الأمم المتحدة، فإن حدودها ملكها ويحميها القانون الدولي. ولا يمكن إعادة رسمها من قبل غيرها بالقوة. ولهذا السبب قمنا جميعا معا ببناء هذه المؤسسة. ولهذا السبب يجب أن ندافع عنها، هنا والآن.

واليوم، ستصوت الولايات المتحدة باعتزاز مؤيدة مشروع القرار، ونحث كل بلد على أن يحذو حذونا. وينبغي لها أن تفعل ذلك لا لأننا نطلب منها أن تفعله، ولكن لأنهم يعرفون أن هذا هو الشيء الصحيح الذي ينبغي عمله. لندين روسيا على محاولتها غير القانونية للضم. ولنؤكد على حدود كل دولة عضو في الأمم المتحدة كما هي. وبعيون عالم يساوره القلق مركزة علينا، لنجدد وعدنا، كما ينص ميثاق الأمم المتحدة، بأن نكون جيرانا نراعي حسن الجوار في السعي إلى عالم يسوده السلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الكرسي الرسولي.

رئيس الأساقفة كاتشيا (الكرسي الرسولي) (*تكلم بالإنكليزية*): لقد سمعنا كلمات كثيرة خلال الساعات الماضية. يأخذ الكرسي الرسولي الكلمة بنداء موجز وصادق لإنهاء جنون هذا النزاع، الذي يودي بحياة الأبرياء مع كل ساعة ويعمق الجراح بين الشعوب ويدمر الثقة المتبادلة التي يعتمد عليها النظام الدولي.

وقبل بضعة أيام فقط، وجه البابا فرنسيس هذا النداء الصادق:

”باسم الله وباسم الحس الإنساني الذي يسكن في كل قلب، أجدد دعوتي إلى وقف فوري لإطلاق النار. وآمل أن يتم إسكات السلاح وأن يتم البحث عن ظروف لبدء مفاوضات تؤدي إلى حلول لا تفرض بالقوة، بل تكون توافقية وعادلة ومستقرة“.

وأشار قداسته بوضوح إلى أن الحلول يجب أن تستند إلى احترام القيمة المقدسة للحياة البشرية، وكذلك إلى سيادة كل بلد وسلامته الإقليمية.

وبعد أن وجه البابا فرنسيس نداء مباشرا إلى رئيسي الاتحاد الروسي وأوكرانيا، وكذلك إلى جميع أنصار الحياة الدولية والقادة السياسيين للدول، شدد على أن لنا نحن المجتمعين هنا في هذه القاعة دورا نؤديه ويجب علينا أن نبذل قصارى جهدنا لوضع حد للحرب، من دون أن نسمح لأنفسنا بالانجرار إلى تصعيد خطير، وأن نعزز وندعم مبادرات الحوار. وتكتسب تلك الكلمات وزنا أكبر مع التهديد الإضافي بالتصعيد النووي وتزيد من إلحاح تحول قلوب الذين يحملون نتائج الحرب في أيديهم، حتى يتوقف إعصار العنف ويعاد بناء التعايش السلمي بالعدالة.

إن التأكيد على مبادئ القانون الدولي الواضحة التي شدد عليها مشروع القرار A/ES-11/L.5 المعروض علينا والتي يجسدها ميثاق الأمم المتحدة بوضوح ينبغي أن يفهم على أنه يفتح الطريق أمام حل عادل وسلمي، وليس على أنه وسيلة لتصعيد النزاع، الذي أودى بالفعل بحياة عدد كبير جدا من الضحايا. ومن هذه القاعة، لينطلق نداء البابا بولس السادس من جديد.

(تكلم بالفرنسية)

لا للحرب.

(تكلم بالإنكليزية)

لا للحرب.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن نظام مالطة ذو السيادة المستقلة.

السيد بيريسفورد – هيل (نظام مالطة ذو السيادة المستقلة) (*تكلم بالإنكليزية*): نحن الآن في ختام مناقشة قوية ومثيرة يحركها النزاع والمعاناة والتضخيم والقوة. ولكن خلافا للسوابق التاريخية الأخرى، وخاصة تلك التي تتعلق بأوروبا، والتي غالبا ما تجرى في أعقاب المعركة، ظللنا نتداول طوال هذا الأسبوع وعلى مدى الأشهر التسعة الماضية في خضمها. ومع ذلك، يبدو أن كلمات هذه الجمعية المنقذة، التي قيلت وسط الغضب الشديد الذي يستهلك دولتين ذواتي سيادة، ليس لها تأثير يذكر. وفي خضم هذا الغضب الحارق، فإن الفقراء والمرضى وأولئك الذين ليس لديهم مكان يذهبون إليه هم الذين يعانون أكثر من غيرهم. كل تاريخنا متشابك. والقواسم المشتركة بين الدافع والرغبة البشرية واضحة للغاية. إن التكنولوجيا وتكامل الاقتصادات، سواء أحببنا ذلك أم لا، جعلتنا جميعا أكثر من مجرد متفرجين. ولا يمكن لأي دولة أن تسمح لهذا النزاع بأن يخرج عن نطاق السيطرة لأن العواقب، كما نعلم جميعا، فظيعة جدا بحيث لا يمكن التفكير فيها، وبغض النظر عن مدى بعدنا والعزلة التي نشعر بأننا قد نكون عليها، فإن مخلفات الغضب الحارق سوف تطغى علينا.

إن نظام مالطة ذو السيادة المستقلة فريد من نوعه بطبيعته الخاصة، بوصفه كيانا ذا سيادة ونظاما دينيا كاثوليكيا في آن معا، وهو يسعى إلى احتضان مواطنيه بود ومحبة. وهؤلاء المواطنون هم الذين تخلفوا عن الركب. إنهم الناس المنسيون في عالمنا، وغالبا ما يكونون عديمي الجنسية ومشردين ومتجر بهم ومهاجرين ولاجئين ووبشر يتركون في الغالب من دون دعم أو أمل. إن قلة من الدول معتزة جدا إلى درجة ترفض معها مساعدتنا بالنيابة عن المحتاجين. وعدد أقل منها غير راغب في زيادة خدماتها بالمساعدات غير السياسية والمحايدة التي نقدمها، من دون اعتبار للدين أو السياسة. ولكن اليوم في أوكرانيا، وعلى الرغم من الهجمات الصاروخية الأخيرة على لفيف، يواصل موظفونا ومتطوعونا مهمتهم في جميع أنحاء البلد بنفس روح موظفي كاريتاس الأبطال الذين قتلوا بشكل مأساوي في ماريوبول في أبريل.

ونسلم بأن هذه المناقشة ستختتم قريبا، ولكننا نود أن نناشد وقف الأعمال القتالية بالنيابة عن الملايين من المدنيين الأبرياء الذين يعانون من دون أي ذنب اقترفوه: أب يبكي على زوجة قتلت خلال هجوم بالقذائف، وامرأة مسنة مشلولة وحبيسة في فراشها بينما يحتدم إطلاق النار خارج شقتها، وأم تدفن ابنها الوحيد – جندي قتل في معركة – وطفل محروم من والديه ووحيد. وعندما تصبح هذه النقوش الصغيرة هي القاعدة وعندما لا يرى الأبرياء مخرجا من آلامهم، فإننا نخذل ميثاق الأمم المتحدة. إن تلك منارة ضوء تجمعنا جميعا. فيتعين

علينا ألا نسمح بأن يضيع الميثاق بالغضب المشتعل. فجماعيا، نحن أفضل من ذلك – أفضل بكثير من ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في المناقشة بشأن هذا البند.

نشرع الآن في النظر في مشروع القرار A/ES-11/L.5. وقبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد نيبنزيا (الاتحاد الروسي) (*تكلم بالروسية*): في الجلسة التي عقدت في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/ES-11/PV.12) تكلمنا عن أسباب وأهداف إجراء الاستفتاءات في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك، وكذلك في منطقتي خيرسون زابوريجيا. وفي ٢٨ أيلول/سبتمبر، تم فرز النتائج النهائية للاستفتاءات، وأيدت الأغلبية الساحقة من الذين أدلوا بأصواتهم – ٩٩ في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية، و ٩٨ في المائة في جمهورية لوهانسك الشعبية، و ٩٣ في المائة في زابوريجيا، و ٨٧ في المائة في منطقة خيرسون – فكرة أن تصبح تلك المناطق جزءا من روسيا. وعلى الرغم من الحالة الأمنية الصعبة واستفزازات نظام كييف، قررت الأغلبية الساحقة من الناخبين التصويت مؤيدة، حيث تراوحت نسبتها بين ٧٦ في المائة في منطقة خيرسون و ٩٧ في المائة في جمهورية دونيتسك الشعبية.

إن نتائج التصويت تتحدث عن نفسها. فسكان تلك المناطق لا يريدون العودة إلى أوكرانيا وقد اتخذوا خيارا مستنيرا وحرا لصالح بلدنا. وقد أجريت الاستفتاءات بما يتفق تماما مع قواعد ومبادئ القانون الدولي، بغض النظر عن مدى جدية محاولات خصومنا الغربيين أو حتى الأمين العام، الذي قرر فجأة أن يتكلم باسم الأمم المتحدة بأسرها بدون ولاية، إثبات خلاف ذلك. كما اعترف أكثر من ١٠٠ مراقب دولي من إيطاليا وألمانيا وفنزويلا ولاتفيا ودول أخرى ممن راقبوا الاستفتاء بأن نتائجه شرعية.

ولكن، عرضت على الجمعية العامة اليوم وثيقة مسيسة واستفزازية بشكل علني لا تتجاهل كل تلك الحقائق فحسب، بل تتضمن كذلك تهمة استعدائية يمكن أن تدمر أي جهد، وجميع الجهود الرامية إلى إيجاد حل دبلوماسي للأزمة في أوكرانيا. فلا علاقة، على الرغم من عنوانها، لها بحماية القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتسعى الدول الغربية، بعرض مشروع القرار A/ES-11/L.5، إلى تحقيق أهدافها الجيوسياسية وتحاول مرة أخرى استخدام أعضاء الجمعية العامة كممثلين ثانويين. وعبارات الالتزام بحماية القانون الدولي التي استمعت إليها الجمعية اليوم من ممثلي الولايات المتحدة والدول الأعضاء الأخرى في منظمة حلف شمال الأطلسي مثال حي على النفاق والكيل بمكيالين. وإنه لأمر له دلالته أنهم توقفوا مؤقتا عن استخدام عبارتهم المدللة، ”النظام القائم على القواعد“.

ولنتذكر الحالة في كوسوفو. لقد كان أشد منتقدي الاستفتاءات اليوم في طليعة مؤيدي استقلال كوسوفو. فقد أصروا على أن لكوسوفو الحق في الانفصال عن الدولة في حالة وجود تهديد حقيقي بحدوث انتهاكات خطيرة لحقوق السكان. وكان ذلك هو الموقف القانوني الغربي الرسمي الذي عرض على محكمة العدل الدولية عندما أعدت فتوى بناء على طلب الجمعية العامة في عام ٢٠٠٨. غير أنه لم يكن هناك شيء يهدد ألبان كوسوفو لبعض الوقت بحلول عام ٢٠٠٨. ولم تعد يوغوسلافيا على الخريطة، وصربيا، التي قصفتها وسحقتها دول حلف شمال الأطلسي، بها وحدة أجنبية متمركزة كقوات لحفظ السلام. ولم تجر أي استفتاءات في كوسوفو. فهناك ببساطة إعلان استقلال اعتمدته سلطات الحكم الذاتي المؤقتة، ومن الواضح أنه تجاوز اختصاصها. لكن ذلك وحده كان كافيا للغرب للاعتراف باستقلال كوسوفو. وقد جادل خصومنا، في ذلك الوقت، بأن القانون الدولي لا يحظر إعلان الاستقلال. فماذا نسمع منهم اليوم؟ أن كوسوفو مختلفة. وبعبارة أخرى، كان أعضاء منظمة حلف شمال الأطلسي على استعداد لحماية ألبان كوسوفو من التهديدات التي لم تكن موجودة حتى في ذلك الوقت، في حين أن سكان دونباس وخيرسون زابوريجيا، في رأيهم، مواطنون من الدرجة الثانية لا تقلق إبادتهم من قبل نظام كييف الغرب المتحضر بأي قدر لأنهم يدعمون روسيا.

ومثال آخر هو واشنطن، التي هي اليوم أعلى صوت في انتقادنا والصراخ بشأن السلامة الإقليمية لأوكرانيا. فمؤخرا، أعلنت واشنطن

استعدادها لاستخدام القوة لحماية تايوان، التي تشكل جزءا لا يتجزأ من جمهورية الصين الشعبية. ومن الواضح أنه لا توجد قدسية لمبدأ السلامة الإقليمية بالنسبة للولايات المتحدة والدول الأعضاء في منظمة حلف شمال الأطلسي. إنهم يدعمونها فقط عندما تناسب مصالحهم.

ومشروع قرار اليوم مليء ببساطة بهذه المعايير المزدوجة القبيحة التي يفرضها الغرب، والآن يحاول واضعوه إرغام الجمعية العامة على تأييده. وقد استشهد بالأمين العام على الرغم من عدم وجود ممارسة من هذا القبيل في إعداد قرارات الجمعية العامة لأن بيانات الأمين العام لا تمثل آراء الدول الأعضاء. ولكن حتى لو تركنا ذلك جانبا، فإننا لم نر أبدا زملاءنا الغربيين يولون نفس الاهتمام لبيانات أخرى للأمين العام، مثل عندما يدعو إلى حل النزاعات في أجزاء أخرى من العالم، بما في ذلك النزاعات التي تندلع بناء على طلب الدول الغربية، والتي يُقتل فيها النساء والأطفال ويتضرر الاقتصاد. وبصفة خاصة، يتجاهلون بعناد دعوته لإنهاء العقوبات الاقتصادية غير القانونية أحادية الجانب. إن الغرب يصم آذانه تماما عن مشاكل الجنوب العالمي والدعوات إلى معالجتها في نهاية المطاف. ويتم بذل كل الجهود للترويج للرواية الأوكرانية، ولكن ليس من أجل رفاهية البلاد – فقط في محاولة لإلحاق الضرر بروسيا.

ويشير مشروع قرار اليوم بشكل انتقائي إلى إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، (القرار ٢٦٢٥ (د–٢٥))، لعام ١٩٧٠. ولم تذكر ولا كلمة واحدة عن حقوق الشعوب في تقرير المصير، التي مهدت الطريق لإنهاء الاستعمار وجعلت من الممكن للعديد من الدول الممثلة في هذه القاعة اليوم الحصول على مقعد في الجمعية العامة. واليوم، يحاولون جعل الأعضاء ينسون أن الغرب عارض تلك العملية بكل قوته بينما ساهم الاتحاد السوفيتي فيها.

وفي الأيام الأخيرة، شهدنا جميعا كيف شن الغرب، مدفوعا بالغرائز الاستعمارية الجديدة، حملة غير مسبوقة من الابتزاز ولي الذراع بين الدول النامية، سعيا بأي وسيلة لإجبارها على تأييد مشروع القرار المناهض لروسيا. إننا نعلم أن هذه الحملة قادتها واشنطن وأن عواصم أعضاء حركة بلدان عدم الانحياز قد حاصرها حرفيا مبعوثو الولايات المتحدة السياسيون وحلفاؤهم، الذين هددوا مباشرة بالعقاب وعواقب العصيان. وقد كتب عن هذا حتى في وسائل الإعلام الغربية الرائدة. فقد نقلت مجلة بوليتيكو عن مسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية تظهر كلماتهم بوضوح كيف تشعر واشنطن والعواصم الغربية الأخرى حقا تجاه أصوات البلدان النامية. وقال هؤلاء المسؤولون أنه عندما يتعلق الأمر بالتصويت على مشروع القرار المناهض لروسيا في الجمعية العامة، فإن "كل فيجي مهمة. وكل بالاو مهمة". وأتساءل عما إذا كان يروق لممثلي فيجي وبالاو سماع هذه الاقتباسات.

هذه كلها طرق كلاسيكية يستخدمها مالكو الرقيق والمستعمرون الذين اعتادوا على رؤية العالم من خلال منظور استعماري. ولن أخفي حقيقة أنه في الأيام الأخيرة، اتصل بنا عدد من الزملاء من بلدان الجنوب العالمي ليخبرونا عن الابتزاز الاقتصادي والتهديدات المباشرة التي تعين عليهم تحملها من الولايات المتحدة والدول الأوروبية. ومن الواضح أنه في هذه الحالة، ينبغي النظر إلى الأصوات التي سنشهدها على شاشاتنا بدقة من خلال منظور حملة الابتزاز الغربية، غير المسبوقة في الجمعية العامة. وهذه الأساليب لا مكان لها في الأمم المتحدة ولا يمكن أن يكون لها مكان فيها.

واليوم، نحضر جميعا جلسة تاريخية حقا. فأمام أعيننا، تُعلمنا الولايات المتحدة وأتباعها درسا في "نزع السيادة" على الهواء مباشرة. ونأسف لأن المبتزين الغربيين عديمي الضمير الذين ما فتئوا يحاولون انتزاع الأصوات التي يحتاجون إليها من الدول النامية قد ساعدهم رئيس الجمعية العامة، الذي لم تحرم مناوراته الإجرائية في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، في اليوم الأول من الدورة الاستثنائية المستأنفة، أعضاء الأمم المتحدة من فرصة التصويت بدون إكراه من خلال الاقتراع السري فحسب، بل كذلك منحت المبتزين وقتا إضافيا للقيام بابتزازهم. ويحدوني الأمل في أنه على الرغم من كل هذا، سيكون هناك عدد كاف من الدول الحاضرة في هذه القاعة اليوم مستعدة للوقوف في وجه

الإملاءات الغربية والتصويت بشكل مستقل، من دون خوف من مراقبة الأخ الأكبر. وندعو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلى إلقاء نظرة غير متحيزة على الحالة الراهنة والتصويت معارضين مشروع القرار المعروض علينا.

السيد بيريس أيستاران (جمهورية فنزويلا البوليفارية) (*تكلم بالإسبانية*): إننا نشارك في جلسة اليوم نتيجة لتفعيل الآلية المنشأة بموجب القرار ٢٦٢/٧٦، التي تتطلب منا أن نجتمع. غير أننا لسنا مضطرين إلى أن ننظر في – ناهيك عن أن نعتمد – مشروع قرار لم تُجرَ بشأنه مشاورات قط ولم تبذل أي جهود لأخذ آراء ومقترحات جميع الدول الأعضاء في الحسبان، الأمر الذي يدل على عدم اهتمام مؤيديه الواضح بالتوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص. ونحن مقتنعون بأن أسلوب العمل هذا لن يقربنا من الهدف الذي ينبغي أن يجمعنا على قدم المساواة – ألا وهو تحقيق السلام.

وقبل ما يزيد قليلا على سبعة أشهر، عندما اجتمعنا لأول مرة في هذه القاعة ذاتها بشأن هذه المسألة (انظر A/ES-11/PV.1)، نبهنا المجتمع الدولي إلى وجود أزمة ثلاثية المستويات في منطقة أوروبا الشرقية قد تؤدي، إذا لم تعالج بطريقة متوازنة وحذرة، إلى مرحلة خطيرة من المواجهات الملتهبة بين الدول النووية التي يمكنها أن تطلق العنان، مع رؤية توازناتها الاستراتيجية والأمنية تتغير، لنزاع ذي أبعاد عالمية. واليوم، نأسف لأن تحذيراتنا قد تم تجاهلها وأننا الآن – بدلا من أن نُستخدم في الأشهر الأخيرة لبناء مسار يضع حدا لتصعيد التوترات ويقربنا من التوصل إلى حل سلمي للنزاع – نجد أنفسنا في لحظة مواجهة أكبر وتوترات أكبر وانقسامات أكبر.

ولكن لا يسعنا إلا أن نستمر – بصفتنا بلدا يؤمن بأن السلام هو السبيل الوحيد – في الإصرار على أن دورنا اليوم يجب أن يكون تصحيح المسار وإنشاء جدار حماية بين المستويات الثلاثة للأزمة في أوكرانيا من أجل منع سلسلة من ردود الفعل تقودنا، كالسائرين أثناء النوم، إلى الهاوية. فنحن نقترب، بطريقة لم يسبق لها مثيل في السنوات ال ٦٠ الماضية، من نقطة اللاعودة التي تنطوي على إمكانية خطيرة لتعريض بقاء الأجيال الحالية والمقبلة للخطر. ولذلك يجب علينا أن نعترف بأن احتمالات اندلاع نزاع ذي أبعاد نووية تزداد اليوم على ما يبدو. ونلاحظ بقلق بالغ زيادة في الإجراءات والسياسات التي يبدو أنها لا تسعى إلا إلى خلق صدام بين الحضارات في وهم زائف بانتصار نهائي أحادي القطب – صدام قد يسبب صراعا عالميا بين القوى النووية يؤدي إلى دمار البشرية كما نعرفها اليوم.

وليس هذا هو الوقت المناسب لاستغلال الجمعية العامة أو ترسيخ عقلية جديدة للحرب الباردة، بسياسات المواجهة بين الكتل، يمكن أن تسفر عن حسابات خاطئة خطيرة لها عواقب لا يمكن تصورها على البشرية جمعاء. فيجب علينا أن نبذل جهدا جماعيا لرفض الخطاب المشحون، مع الأخذ في الاعتبار، كما تبين الحقائق، أن التجاوزات الخطابية نذير لأعمال عنف تشجع، من ناحية، على وهم خطير بالسيطرة على الأحداث، وتقودنا عمدا بعيدا عن طريق السلام، من ناحية أخرى. وفي ذلك السياق، لا يمكننا أن نسمح بالمحاولات المستمرة لتطبيع لغة الحرب، ناهيك عن إقناع دول بأكملها بفكرة أنه سيكون للحرب النووية رابحون وخاسرون، في حين أن الواقع هو أنها لن تسفر سوى عن موت ودمار وألم ومعاناة للجميع. إنه تدمير مؤكد متبادل. إن مسار الخطب التحريضية والأفعال المتهورة ليس فقط الطريق الخاطئ، ولكنه كذلك طريق غير مسؤول يعرض البشرية لخطر أكبر.

ولكل الأسباب المذكورة آنفا نعتقد أن مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/ES-11/L.5 لن يسهم بأي حال من الأحوال في تحقيق هدف تحقيق سلام دائم من خلال حوار سياسي ومفاوضات دبلوماسية. ولذلك السبب ندعو أعضاء المجتمع الدولي المسؤولين إلى التصويت معارضين للنص. بل على العكس تماما، يجب على منظمتنا أن تؤدي دورها المركزي في الحفاظ على البشرية في هذه اللحظة التاريخية والحاسمة بتيسير تهيئة بيئة بناءة وحسنة النية تعزز الحوار والتفاوض والتوصل إلى حل سلمي.

وختاما، ندعو من على هذا المنبر إلى الحد من التوترات ووقف الدعاية الحربية وخطاب التعصب الذي يسترشد بالإيديولوجيات

البغيضة. كما نشدد على أنه لن يمكننا تجنب أن ندفع للانزلاق عمدا نحو مرحلة أكثر حدة من النزاع وأطول وأكثر تعنتا، ونحو مرحلة لا تؤدي إلا إلى إطالة أمد الأزمة بمرور الوقت وتسفر عن عواقب سيستغرق التغلب عليها أجيالا، إلا من خلال الدبلوماسية والحوار وضبط النفس، وبدون ضغوط أو جزاءات.

السيد راي (نيبال) (*تكلم بالإنكليزية*): يشعر وفد بلدي بحزن عميق إزاء العنف والنزاع اللذين طال أمدهما في أوكرانيا. فقد شكلا تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين. ويظل موقف نيبال بشأن أوكرانيا واضحا. فمبادئ السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي وعدم الاعتداء، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة، مصونة ويجب أن تحترمها جميع الدول الأعضاء احتراما كاملا في جميع الأوقات. ولا يمكن أن يكون هناك "إذا" أو "و" أو "لكن". وينص ميثاق الأمم المتحدة بوضوح على أنه يجب على جميع الأعضاء تسوية منازعاتهم الدولية بالوسائل السلمية بطريقة لا تعرض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر. إن التعايش السلمي وعدم الاعتداء وعدم التدخل واحترام السيادة والسلامة الإقليمية والاستقلال السياسي هي أساسيات السياسة الخارجية لنيبال. وتلك المبادئ هي أسس السلام والأمن والاستقرار في العالم. وتكرر نيبال دعوتها إلى وقف الأعمال القتالية في أوكرانيا لتهيئة الظروف للحوار والدبلوماسية، وهما السبيل الوحيد لحل النزاعات وإيجاد حل سياسي دائم.

واستنادا إلى موقف نيبال المبدئي الثابت بشأن حرمة سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية واستقلالها السياسي واحترامها الثابت للقانون الدولي والنظام الدولي القائم على القواعد وميثاق الأمم المتحدة وقيم السلام العالمي، سيصوت وفد بلدي مؤيدا مشروع القرار A/ES-11/L.5 المعروض علينا اليوم.

السيدة كنغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (*تكلمت بالإنكليزية*): ستصوت سانت فنسنت وجزر غرينادين مؤيدة مشروع القرار A/ES-11/L.5 المعروض علينا، وتود أن تدلي بتعليل لتصويتها قبل التصويت.

إن الاستفتاءات الأخيرة والتوقيع اللاحق على معاهدات لضم عدة مناطق تطورات مقلقة للغاية في النزاع المستمر في أوكرانيا. ولا نعتبر أن الطريقة التي أجريت بها الاستفتاءات كانت متفقة مع مبادئ القانون الدولي. وعلى ذلك، فإنها تشكل انتهاكات لسيادة أوكرانيا واستقلالها السياسي وسلامتها الإقليمية.

ويؤكد تصويتنا تأييدا لمشروع القرار بحزم على أنه يجب على الجميع أن يحترم المبادئ الأساسية للسيادة والاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية وأن يلتزموا بها بدقة. وتلك المبادئ مقدسة، وينبغي تطبيقها باستمرار والتمسك بها في المجتمع الدولي بوصفها حقائق عالمية.

وقد أدى النزاع في أوكرانيا، بشكل مأساوي، إلى خسائر فادحة في الأرواح وإلى تدمير البنية التحتية المدنية الحيوية. وبالإضافة إلى ذلك، كان لتداعياتها العالمية آثار كارثية على البلدان الواقعة خارج حدودها. ولذلك، فإننا نكرر الدعوة المدوية إلى الوقف الفوري للأعمال العدائية وممارسة ضبط النفس في جميع الأعمال.

فالطريق الوحيد نحو السلام هو من خلال المشاركة الدبلوماسية التي تعطي الأولوية للحوار البناء والمفاوضات بحسن نية التي تأخذ في الاعتبار الشواغل الأمنية المشروعة لجميع الأطراف. إن الخطاب الاستفزازي والمواقف الدبلوماسية غير المثمرة والإجراءات التي تزيد من حدة التوترات وتكثف مواقف حالة التأهب القصوى الحالية، التي تقربنا بشكل متزايد من كارثة نووية، غير مفيدة ومرفوضة تماما. ولذلك، ينبغي للمجتمع الدولي المسؤول أن يسعى إلى تشجيع نوع المشاركة يمنع المزيد من الاستقطاب وييسر التوصل إلى حل دبلوماسي سريع لهذا النزاع. إن الحديث المتواصل من جميع الأطراف عن النصر الكامل، أيا كان معنى ذلك، يفتح الباب أمام هَرمَجَدّون نووي. فلنعط الدبلوماسية الناضجة فرصة لتحقيق السلام. فالسلام هو التطلع المشروع لجميع الشعوب. ولا يمكن للعالم أن يقبل، ولا يمكنه أن يتحمل، نزاعا كارثيا آخر.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر المتكلمين تعليلا للتصويت قبل التصويت.

وقبل الشروع في البت في مشروع القرار A/ES-11/L.5، أود أن أتناول المسألة المتعلقة بالأغلبية المطلوبة لاعتماد مشروع القرار. في ضوء الفقرتين ٢ و ٣ من المادة ١٨ من ميثاق الأمم المتحدة، هل هناك أي اعتراض على البت في مشروع القرار A/ES-11/L.5 بأغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت؟

تقرر ذلك.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): لذلك يلزم أغلبية ثلثي الأعضاء الحاضرين المشتركين في التصويت لاعتماد مشروع القرار A/ES-11/L.5.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/ES-11/L.5، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". ولعلم الأعضاء، أُغلِق باب المشاركة في تقديم مشروع القرار إلكترونيا.

أعطي الكلمة الآن لممثل الأمانة العامة.

السيد ناكانو (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار A/ES-11/L.5، وبالإضافة إلى الوفود الواردة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية إلى مقدميه: إكوادور، وأنتيغوا وبربودا، وأندورا، وأوروغواي، وبابوا غينيا الجديدة، وبليز، وبنما، والبوسنة والهرسك، وتونغا، وجامايكا، وجزر البهاما، وجزر القمر، وجزر مارشال، والجمهورية الدومينيكية، وساموا، وسان مارينو، وسنغافورة، وسورينام، وسويسرا، وشيلي، وغيانا، وفيجي، وكابو فيردي، وكمبوديا، وكوستاريكا، ومقدونيا الشمالية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، وموناكو، وميانمار، وميكرونيزيا (ولايات – الموحدة)، ونيوزيلندا، والولايات المتحدة الأمريكية.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): قررت الجمعية العامة في جلستها العامة الثانية عشرة للدورة الاستثنائية الطارئة (انظر A/ES-11/PV.12)، البت في مشروع القرار A/ES-11/L.5 بتصويت مسجل. نبدأ الآن عملية التصويت.

أُجرِي تصويت مسجل.

المؤيدون:

أفغانستان، ألبانيا، أندورا، أنغولا، أنتيغوا وبربودا، الأرجنتين، أستراليا، النمسا، جزر البهاما، البحرين، بنغلاديش، بربادوس، بلجيكا، بليز، بنن، بوتان، البوسنة والهرسك، بوتسوانا، البرازيل، بروني دار السلام، بلغاريا، كابو فيردي، كمبوديا، كندا، تشاد، شيلي، كولومبيا، جزر القمر، كوستاريكا، كوت ديفوار، كرواتيا، قبرص، الجمهورية التشيكية، الكونغو، الدانمرك، دومينيكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، مصر، إستونيا، فيجي، فنلندا، فرنسا، غابون، غامبيا، جورجيا، ألمانيا، غانا، اليونان، غرينادا، غواتيمالا، غينيا – بيساو، غيانا، هايتي، هنغاريا، آيسلندا، إندونيسيا، العراق، أيرلندا، إسرائيل، إيطاليا، جامايكا، اليابان، الأردن، كينيا، كيريباس، الكويت، لاتفيا، لبنان، ليبريا، ليبيا، ليختنشتاين، ليتوانيا، لكسمبرغ، مدغشقر، ملاوي، ماليزيا، ملديف، مالطة، جزر مارشال، موريتانيا، موريشيوس، المكسيك، ولايات ميكرونيزيا الموحدة، موناكو، الجبل الأسود، المغرب، ميانمار، ناورو، نيبال، هولندا، نيوزيلندا، النيجر، نيجيريا، مقدونيا الشمالية، النرويج، عمان، بالاو، بنما، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، بيرو، الفلبين، بولندا، البرتغال، قطر، جمهورية كوريا، جمهورية مولدوفا، رومانيا، رواندا، سانت كيتس ونيفس، سانت لوسيا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، ساموا، سان مارينو، المملكة العربية السعودية، السنغال، صربيا، سيشيل، سيراليون، سنغافورة، سلوفاكيا، سلوفينيا، جزر سليمان، الصومال، إسبانيا، سورينام، السويد، سويسرا، تيمور – ليشتي، تونغا، ترينيداد وتوباغو، تونس، تركيا، توفالو، أوكرانيا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروغواي، فانواتو، اليمن، زامبيا.

المعارضون:

بيلاروس، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، نيكاراغوا، الاتحاد الروسي، الجمهورية العربية السورية.

الممتنعون عن التصويت:

الجزائر، أرمينيا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، بوروندي، جمهورية أفريقيا الوسطى، الصين، الكونغو، كوبا، إريتريا، إسواتيني، إثيوبيا، غينيا، هندوراس، الهند، كازاخستان، قيرغيزستان، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ليسوتو، مالي، منغوليا، موزامبيق، ناميبيا، باكستان، جنوب أفريقيا، جنوب السودان، سري لانكا، السودان، طاجيكستان، تايلند، توغو، أوغندا، جمهورية تنزانيا المتحدة، أوزبكستان، فييت نام، زمبابوي.

اعتمد مشروع القرار A/ES-11/L.5 بأغلبية ١٤٣ صوتا مقابل ٥ أصوات، مع امتناع ٣٥ عضوا عن التصويت (القرار دإط-١١/٤).

قبل أن أعطي الكلمة لتعليل التصويت قبل التصويت، أود أن أذكر الوفود بأن تعليلات التصويت تقتصر مدتها على ١٠ دقائق وينبغي أن تدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد الواصل (المملكة العربية السعودية): شكرا، السيد الرئيس، يسرني أن ألقي هذا البيان نيابة عن الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

إن دول مجلس التعاون الخليجي تتابع، بقلق بالغ، الأوضاع في أوكرانيا منذ بدايتها. وهنا، نود التأكيد على أن دول المجلس تربطها علاقات ودية مع جميع الأطراف، وهي على قناعة بأن أفضل سبيل لتلافي التداعيات السلبية هو تسوية الأزمة عن طريق الحوار وبالطرق الدبلوماسية، بما يلبي مصالح جميع الأطراف. وعليه، فإن دول المجلس تحث جميع الأطراف على ضبط النفس وتجنب المزيد من التصعيد والتزام الطرق السلمية لتسوية النزاع.

إن تصويت دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مؤيدة القرار دإط-١١/٤ جاء في إطار دعمها للالتزام بالمبادئ الراسخة في القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وتأكيدها على احترام سيادة الدول ومبادئ حسن الجوار وعدم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها وحل النزاعات بالطرق السلمية.

وفي الختام، تعرب دول مجلس التعاون الخليجي عن أملها في استمرار العمل في سبيل الوصول إلى حل مرض لجميع الأطراف، وتجنب التداعيات السلبية للأزمة، إنسانيا وسياسيا واقتصاديا.

السيدة فيريرا (أنغولا) (*تكلمت بالإنكليزية*): صوتت جمهورية أنغولا مؤيدة القرار دإط-١١/٤، وفقا لقناعاتها المتعلقة بمبدأ السلامة الإقليمية المقدس القائم على أسس سليمة والمكرس في دستورها، الذي يعرف أنغولا بأنها دولة موحدة وغير قابلة للتجزئة ولا يجوز انتهاك أراضيها وهي غير قابلة للتصرف. ويتماشى موقفنا أيضا مع أحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون التأسيسي للاتحاد الأفريقي. وبالفعل، فإن المنظمة السابقة للاتحاد الأفريقي، وهي منظمة الوحدة الأفريقية، أرست الأساس لنفس المبدأ عندما قرر الآباء المؤسسون بحكمة، في عام ١٩٦٤، الإبقاء على مبدأ عدم المساس بالحدود الموروثة من الاستعمار.

وقد أظهر الشعب الروسي دائما صداقته وتضامنه مع الشعب الأنغولي، منذ عام ١٩٦٠، بعد أن اضطلع بدور حاسم في كفاحنا من أجل التحرر ضد الاستعمار وغزو الأراضي الأنغولية من قبل جيش نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا. واليوم، لدينا علاقة صداقة وتعاون وثيقة مع الاتحاد الروسي في عدة مجالات ذات اهتمام مشترك. وتتمتع جمهورية أنغولا أيضا بعلاقات وتعاون دبلوماسيين جيدين مع أوكرانيا. وتشكل تلك العلاقات أحد أسباب القلق البالغ الذي ظلت جمهورية أنغولا تعرب عنه باستمرار إزاء الحرب بين الاتحاد الروسي وأوكرانيا، التي أسفرت، بالإضافة إلى تسببها في خسائر بشرية لا حصر لها، عن الآلاف من المشردين واللاجئين على مستوى لم نشهده منذ الحرب العالمية الثانية، فضلا عن تدمير هياكل أوكرانيا الأساسية الهامة. وكان للحرب نفسها كذلك عواقب وخيمة على السلم والأمن العالميين، وكذلك على اقتصاد جميع البلدان بشكل عام.

ولذلك، تكرر جمهورية أنغولا مناشدتها الأطراف وقف الأعمال العدائية والسعي إلى إيجاد حل سلمي للنزاع عن طريق الحوار، باحترام كامل للقانون الدولي. إن دعوة جمهورية أنغولا إلى حل سلمي تتماشى

مع مبدأ الاتحاد الأفريقي المتمثل في عدم اللامبالاة، وكذلك مع الجهود التي يبذلها فخامة السيد جواو مانويل غونسالفيس لورنسو، رئيس جمهورية أنغولا، لتعزيز السلام والأمن في أفريقيا بصفته نصير الاتحاد الأفريقي للسلام والمصالحة في أفريقيا.

السيد العرباوي (الجزائر): تعرب الجزائر عن قلقها البالغ إزاء تدهور الأوضاع في أوكرانيا وتفاقم ظاهرة الاستقطاب التي تساهم، وبقدر كبير، في تصعيد الأزمة وتداعياتها على السلم والأمن الدوليين، بالإضافة إلى ما أفرزته هذه الأزمة من تفاقم لأزمتي الغذاء والطاقة وآثارهما الوخيمة على كافة الدول. أزمة تضاف إلى التحديات الكبيرة التي تواجه العالم، خاصة الدول النامية التي لا تزال تعمل جاهدة من أجل تجاوز آثار جائحة كوفيد-١٩. وفي هذا الصدد، وانطلاقاً من مواقفها المبدئية وإيمانها العميق بقيم حركة عدم الانحياز، تؤكد الجزائر مجدداً تمسكها الثابت بالقواعد الأساسية للقانون الدولي ومقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما احترام سيادة الدول ورفضها القاطع لأي ضم للأراضي بالقوة الذي يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

وتهيب بالمجتمع الدولي والأمم المتحدة الاضطلاع بمسؤولياتها الأساسية والتوقف نهائياً عن انتهاج سياسة الكيل بمكيالين وازدواجية المعايير، والعمل على إنهاء كافة أشكال الاحتلال وضم الأراضي بالقوة المسجلة على أجندتها منذ عقود، لا سيما في فلسطين والجولان السوري المحتل والصحراء الغربية. وعليه، تؤكد الجزائر أن الجهود الدولية متعددة الأطراف تتطلب تعزيز سبل الحوار والتعاون وتكثيف الجهود الدبلوماسية الدولية الهادفة إلى حل هذه الأزمة للحيلولة دون انهيار الأعراف الدبلوماسية، من أجل التوصل إلى حل سياسي توافقي يضمن بالنتيجة استتباب السلم والأمن الدوليين.

السيدة جويني (جنوب أفريقيا) (*تكلمت بالإنكليزية*): يساور جنوب أفريقيا قلق بالغ إزاء الحرب الدائرة في أوكرانيا وتزايد الخسائر في الأرواح وتدهور الحالة الإنسانية. كما أن الآثار الضارة للحرب محسوسة في جميع أنحاء العالم. ونحث أطراف النزاع على الاحترام الكامل للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ولا بدّ من تأمين الحماية الكاملة للمدنيين والعاملين في المجال الإنساني والأشخاص الضعفاء، بمن فيهم النساء والأطفال.

وعندما تكلمنا في هذه الجمعية في آذار/مارس (انظر A/ES-11/PV.9)، قلنا إن الحروب ليس فيها رابحون وإن الأبطال الحقيقيين هم الذين يعملون من أجل السلام. لذلك من المؤسف أن السلام لا يزال بعيد المنال في حالة أوكرانيا. وبدلاً من ذلك، نرى خطوات يجري اتخاذها للتشجيع على استمرار الحرب. ونذكر جميع الأطراف بأن عليها الامتثال لقوانين الحرب كما وردت في اتفاقيات جنيف، لا سيما تلك المتعلقة باستهداف المدنيين. ومبدأ التمييز واضح في أنه ينبغي لجميع الأطراف أن تتحمل المسؤولية عن ضمان عدم استهداف المدنيين.

وتعتبر جنوب أفريقيا أن السلامة الإقليمية للدول مقدسة، كما هي لأوكرانيا، ونرفض جميع الأعمال التي تقوض مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وقد أحطنا علماً ببيان الأمين العام، السيد أنطونيو غوتيريش، بأن أي ضم لأراضي دولة من قبل أخرى ناتج عن التهديد بالقوة أو استخدامها يشكل انتهاكاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

لقد امتنعنا عن التصويت على القرار دإط – ١١/٤ لأننا نعتقد أن هدف الجمعية العامة، تمشياً مع ولايتها، يجب أن يكون دائماً الإسهام في التوصل إلى نتيجة بنّاءة تفضي إلى إحلال سلام مستدام في أوكرانيا. وللأسف، فإن بعض عناصر القرار لا تعالج ذلك. وفي سياق التوترات المتصاعدة في الأيام الأخيرة، ينبغي توجيه جميع الجهود نحو وقف إطلاق النار والتوصل إلى حل سياسي.

ويجب على الجمعية العامة أن تقف صفاً واحداً في السعي إلى السلام وأن تدعو بالإجماع إلى وضع حد فوري للحرب. وينبغي أن يكون ذلك محور تركيزنا المباشر. لذلك توقعنا أن تركز أي قرارات إضافية على مقترحات ملموسة لإنهاء الحرب التي توقع خسائر فادحة بشعب أوكرانيا. ولا تزال جنوب أفريقيا راسخة في إيمانها بأن الحوار والوساطة والدبلوماسية هي السبيل الوحيد الذي سيؤدي إلى حل سلمي للنزاع. ونكرر دعوتنا إلى وقف الأعمال القتالية على سبيل الاستعجال.

فمن شأن ذلك أن يهيئ البيئة اللازمة لعملية سياسية تفضي إلى سلام مستدام، مع مراعاة شواغل جميع الدول المتضررة.

وقد شجعتنا الجهود التي بذلها الأمين العام لوضع اللمسات الأخيرة على اتفاق لتصدير الحبوب والأسمدة إلى البلدان المحتاجة. وكنا نأمل أن يكون هذا المثال الهام أساساً لاتفاق يفضي إلى حل دبلوماسي للنزاع. لذلك ندعو الأمين العام إلى استخدام مساعيه الحميدة للتوسط سعياً إلى إيجاد حل مستدام وندعو أنفسنا، بوصفنا دولاً أعضاء، إلى تيسير تهيئة بيئة مواتية للحوار والتوصل إلى حل تفاوضي للنزاع.

وإن جنوب أفريقيا على استعداد للعمل مع جميع الدول الأعضاء للإسهام في تهيئة تلك البيئة المواتية. ونحث مجلس الأمن على الاضطلاع بدور بناء في حل هذا النزاع، تمشياً مع ولايته المتمثلة في صون السلم والأمن الدوليين. فلا يمكن للمجلس أن يتخلى عن مسؤوليته في هذا الوقت. ونتمنى القوة لنساء وأطفال أوكرانيا.

السيد أكرم (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): امتنعت باكستان عن التصويت على القرار دإط-١١/٤ تؤيد باكستان تأييداً تاماً دعوة القرار إلى احترام مبدأ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية – وهو مبدأ ينطبق على أوكرانيا بقدر انطباقه على الدول الأعضاء الأخرى. فلا يمكن تمزيق الدول باستخدام القوة. ويجب احترام هذه المبادئ باستمرار وعلى نطاق عالمي.

وفي حالة الاستفتاءين المذكورين في القرار، نقرّ بتاريخ أوكرانيا المعقد وبأحكام اتفاقات مينسك. ومع ذلك، وبموجب القانون الدولي، ينطبق حق تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية أو الاستعمارية وعلى تلك التي لم تمارس بعد الحق في تقرير المصير، كما في حالة جامو وكشمير. ونتطلع إلى رؤية قلق وإدانة مماثلين لمحاولات الهند إضفاء الطابع الرسمي على ضمها غير القانوني لإقليم جامو وكشمير المتنازع عليه المعترف به دولياً والذي تحتله الهند بصورة غير مشروعة في انتهاك كامل للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة بشأن جامو وكشمير.

وعلاوة على ذلك، ينبغي أن تتم ممارسة الحق في تقرير المصير في بيئة خالية من الاحتلال العسكري وتحت رعاية محايدة، ويفضل أن تكون تحت إشراف الأمم المتحدة. لذلك تؤيد باكستان المبدأ الأساسي، الوارد في القرار، وهو أن الاستفتاءات التي تُجرى للشعوب في مناطق تشكل جزءاً من دولة ذات سيادة وفي بيئة غير حرة ولا تكون تحت رعاية محايدة هي استفتاءات تتجاوز حدود السلطة وغير مقبولة قانوناً.

وللأسف، يتضمن القرار عدة أحكام تتجاوز إعلان بطلان الاستفتاءين ويتضمن أحكاماً لم يتمكن وفد بلدي من تأييدها. أولها ورد في الفقرة الثالثة من الديباجة. إذ يشير القرار فيها إلى القرار ٢٦٢/٦٨ والقرار دإط-٢/١١، المؤرخين ٢٤ آذار/مارس، اللذين امتنعت باكستان عن التصويت عليهما. ثانياً، لم يقبل مقدمو مشروع القرار مقترحات للتوصل إلى حل سلمي فوري للنزاع. ويعتقد وفد بلدي أن الأولوية العليا في هذه اللحظة، بغض النظر عن أصل النزاع، هي للوقف الفوري للأعمال القتالية واستئناف الحوار السلمي من خلال المفاوضات المباشرة أو الوساطة أو غيرها من الوسائل السلمية لحل أسباب النزاع واستعادة السلام والأمن في أوكرانيا. وما لم نوقف النزاع، فهناك احتمال كبير بأن يتصاعد أكثر، مع ما يترتب على ذلك من عواقب يمكن أن تكون مدمرة للعالم بأسره.

السيد محمود (مصر): لقد صوتت مصر مؤيدة القرار دإط-١١/٤ المعروض على الجمعية العامة اتساقاً مع موقفها المبدئي المتمسك بمقاصد ومواد ميثاق الأمم المتحدة، من حيث نبذ التهديد أو استخدام القوة في العلاقات الدولية، والجنوح إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات، واحترام سيادة الدولة الوطنية ووحدة أراضيها، وهو ما دأبت عليه مصر عبر العقود السبعة الماضية باعتبارها دولة مؤسسة للأمم المتحدة، وذلك دون أن تحيد عن هذه المبادئ أو تتنصل منها في أي مرحلة. هذا وتؤكد مصر مجدداً مطالبتها لطرفي النزاع الروسي – الأوكراني، وكل الأطراف المؤثرة، بضرورة التوصل إلى حل تفاوضي يراعي شواغل جميع الأطراف دون استثناء، ويوقف القتال والتدمير والآثار الإنسانية السلبية التي تلحق بالمدنيين جراء هذا النزاع، وبما يحقق مصالح الطرفين بشكل متساوٍ ضماناً لتحقيق الاستقرار والأمن الدوليين.

إن الموقف الراهن يدعو المجتمع الدولي إلى وقفة للتساؤل: هل كان من الممكن تفادي حدوث هذه الأزمة؟ وماذا لو كان قد تم تغليب صوت العقل ولغة الحوار؟ ماذا لو استمع كل طرف لشواغل الآخر وتم التوصل إلى تسوية ترضي جميع الأطراف؟ أما كنا الآن في موقع أفضل لعالمنا ودولنا وشعوبنا التي تعاني والتي تستحق الأفضل؟

إننا نؤكد على أهمية التوقف عن ازدواجية المعايير والمفاضلة بين المصالح والمبادئ في معالجة القضايا الدولية التي إن استمرت فلن تفرز سوى مزيد من تصدير الأزمات لنظامنا الدولي المعاصر، بل ستؤدي إلى تفاقمها وسيظل النظام الدولي القائم عاجزاً عن معالجتها والتعاطي معها بشكل فعال، مما سيفضي في النهاية إلى خلق نظام عاجز عن التفاعل الإيجابي مع متطلبات أطرافه.

كذلك لا بد أن ننوه إلى طبيعة هذه الأزمة التي تمس العالم بأسره وتؤثر على اقتصاداته سلباً. وتظل الدول النامية، ومن بينها مصر، هي الأكثر تأثراً على صعيد الأمن الغذائي وأمن الطاقة وتوافر السلع والحبوب التي تمثل غذاء أساسياً لشعوبها، فضلاً عن عجز موازنات هذه الدول الذي يظل في ارتفاع متزايد، مع تناقص لفرص العمل وتزايد لمعدلات البطالة، وذلك دون أن تجد آذاناً صاغية لما تواجهه من مشكلات أو تفاعلاً جاداً لتجاوزها والتغلب عليها.

إن مصر تدعو، من خلال هذا المنبر الأممي، إلى تغليب صوت العقل ولغة الحوار، والامتناع عن أي عمل من شأنه تأجيج الأزمة الراهنة، وإلى تكريس الجهود الدولية من أجل تسوية هذه الأزمة قبل أن تتطور إلى نقطة اللاعودة وتكلف الجميع خسائر فادحة وثروات طائلة كان يتعين توجيهها لصالح التنمية والتقدم والخير لجميع الأطراف.

السيدة كمبوج (الهند) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشعر الهند بقلق بالغ إزاء تصاعد النزاع في أوكرانيا، بما في ذلك استهداف البنى التحتية المدنية ومقتل المدنيين. وما برحنا ندعو إلى أنه لا يمكن التوصل إلى أي حل للنزاع على حساب الأرواح البشرية. فلا يصب تصعيد الأعمال العدائية والعنف في مصلحة أحد. وقد حثثنا على بذل كل الجهود من أجل الوقف الفوري للأعمال القتالية والعودة العاجلة إلى طريق الحوار والدبلوماسية. ونعتقد أن النظام العالمي الذي نشترك فيه جميعاً يقوم على أساس القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة واحترام السلامة الإقليمية لجميع الدول وسيادتها. ويجب التقيد بهذه المبادئ من دون استثناء. فالحوار هو الحل الوحيد لتسوية الخلافات والنزاعات، مهما بدا شاقاً في هذه اللحظة. كما يتطلب منا الطريق إلى السلام أن نبقي جميع القنوات الدبلوماسية مفتوحة. لذلك يحدونا أمل صادق في استئناف مبكر لمحادثات السلام بغرض الوقف الفوري لإطلاق النار وإيجاد حل للنزاع. وتعرب الهند عن استعدادها لدعم جميع هذه الجهود الرامية إلى خفض التصعيد.

ومن المؤسف أيضاً أن جنوب الكرة الأرضية بأكمله قد عانى من أضرار جانبية كبيرة مع تطور مسار النزاع الأوكراني. وبما أن البلدان النامية تواجه وطأة عواقب النزاع على إمدادات الغذاء والوقود والأسمدة، فمن الأهمية بمكان أن يُسمع صوت بلدان الجنوب وأن تعالَج شواغلها المشروعة على النحو الواجب. لذلك يجب ألا نشرع في اتخاذ تدابير تزيد من تعقيد الاقتصاد العالمي المتعثر.

فهناك مسائل ملحّة أخرى مطروحة، بعضها لم يعالج بشكل كافٍ في القرار دإط-١١/٤ الذي اتخذ اليوم. ويتسق قرارنا بالامتناع عن التصويت مع موقفنا الوطني المدروس جيداً. وأود أيضاً أن أقتبس من خطاب وزير خارجية بلدي أمام الجمعية الشهر الماضي:

> ”تقف الهند إلى جانب السلام وستبقى هناك بثبات. نقف إلى الجانب الذي يحترم ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه التأسيسية. ونقف إلى الجانب الذي يدعو إلى الحوار والدبلوماسية بوصفهما السبيل الوحيد للخروج من النزاع. ونقف إلى جانب أولئك الذين يكافحون من أجل تغطية نفقاتهم، حتى وهم يحدّقون في التكاليف المتصاعدة للغذاء والوقود والأسمدة. لذا فمن مصلحتنا الجماعية أن نعمل بشكل بنَّاء، داخل الأمم المتحدة وخارجها على حد سواء، من أجل السعي إلى إيجاد حل مبكر للنزاع.“ (A/77/PV.12، الصفحة ٦١)

لقد قال رئيس وزراء بلدي بشكل لا لبس فيه إن هذه لا يمكن أن تكون حقبة حرب. وبهذا التصميم الراسخ على السعي إلى حل سلمي من خلال الحوار والدبلوماسية، قررت الهند الامتناع عن التصويت.

وأود أن أدلي بنقطة أخيرة قبل أن أختتم بياني. لقد شهدنا مرة أخرى، بصورة لا تثير الاستغراب، محاولة من أحد الوفود لإساءة استخدام هذا المحفل والإدلاء بملاحظات تافهة لا طائل من ورائها ضد بلدي. تستحق هذه البيانات ازدراءنا الجماعي وشفقتنا على عقلية تتفوه مراراً وتكراراً بالأكاذيب. غير أن من المهم وضع الأمور في نصابها. كان إقليم جامو وكشمير بكامله وسيظل دائماً جزءاً لا يتجزأ من الهند، بغض النظر عما يؤمن به ممثل باكستان أو يتوق إليه. وندعو باكستان إلى إنهاء إرهابها العابر للحدود حتى يتمكن مواطنونا من ممارسة حقهم في الحياة والحرية.

السيد مغيث (بنغلاديش) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت بنغلاديش مؤيدة القرار دإط-١١/٤، المعنون "السلامة الإقليمية لأوكرانيا: الدفاع عن مبادئ ميثاق الأمم المتحدة". وقد فعلنا ذلك لأننا نؤمن إيماناً قوياً بأن مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة المتعلقة باحترام السيادة والسلامة الإقليمية والتسوية السلمية لجميع المنازعات يجب أن يمتثل لها الجميع عالمياً في كل مكان وتحت جميع الظروف ودون أي استثناء. ونعتقد أيضاً أنه ينبغي احترام سيادة أي بلد وسلامته الإقليمية داخل حدوده المعترف بها دولياً. وفي ذلك الصدد، نشدد بصفة خاصة على ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي موقفاً مماثلاً وموحداً ضد ضم إسرائيل للأراضي الفلسطينية وغيرها من الأراضي العربية.

لا تزال بنغلاديش تشعر بقلق بالغ إزاء استمرار النزاع في أوكرانيا وآثاره الاجتماعية والاقتصادية العالمية. ونعتقد أن العداء، مثل الحرب أو الجزاءات الاقتصادية أو الجزاءات المضادة، لا يمكن أن يجلب الخير لأي دولة. فالحوار والمناقشة والوساطة هي أفضل الطرق لحل الأزمات والنزاعات. وبوصفنا من أشد المؤمنين بتعددية الأطراف، سنواصل الوقوف إلى جانب الأمم المتحدة ومكتب الأمين العام ودعمهما بكل طريقة ممكنة. ونحثّ على أنه من أجل كسب ثقة الناس على جميع المستويات، يجب على الأمم المتحدة ومكتب الأمين العام أن يكونا في الصفوف الأولى للقيادة وأن يعملا على تحقيق توقعات الجميع. لذلك تحثّ بنغلاديش جميع أطراف النزاع على الاضطلاع بدور بناء لوقف التصعيد، واستئناف الحوار الدبلوماسي الفوري بغية تسوية جميع المنازعات بالوسائل السلمية، والامتناع عن اتخاذ أي إجراء قد يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر. وينبغي أن نعمل من أجل إنهاء الحرب ووقف سباق التسلح من أجل خير البشرية. وبوصفنا دولاً أعضاء في الأمم المتحدة، يجب أن نواصل العمل معاً لتعزيز السلام والتنمية.

السيد تشينداوونغسي (تايلند) (*تكلم بالإنكليزية*): إن تايلند، بوصفها دولة صغيرة ذات سيادة، تقدس ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي باعتبارهما خط دفاعنا الأول والأخير. ونحن ملتزمون التزاماً لا لبس فيه بمبدأ احترام سيادة الدول وسلامتها الإقليمية، على النحو الوارد في ميثاق الأمم المتحدة. وما فتئت سياسة تايلند الطويلة الأمد والثابتة معارضةً للتهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأي دولة والاستيلاء على أراضي دولة أخرى بالقوة دون استفزاز. بيد أن تايلند اختارت الامتناع عن التصويت على القرار دإط-١١/٤ لأنه يجري في جو وحالة شديدي التقلب ومشحونين عاطفياً، وهذا يهمش فرصة استخدام دبلوماسية الأزمات للتوصل إلى حل سلمي وعملي للنزاع عن طريق التفاوض، مما قد يدفع العالم نحو حافة الحرب النووية والانهيار الاقتصادي العالمي. ويساورنا قلق حقيقي إزاء التسييس المتزايد للمبادئ الدولية، الذي أصبح يؤدي إلى نتائج عكسية، بوصفها الوسيلة والتوجيهات لإنهاء الحرب. إن الإدانة تثير التعنت وتقلل بالتالي إلى حد كبير من فرصة المشاركة البنّاءة.

وتتحسر تايلند على الدمار المادي والاجتماعي والإنساني الذي لحق بأوكرانيا وعلى المشقة الشديدة التي يتحملها الأوكرانيون. لذلك نشدد على ضرورة قيام جميع الجهات المعنية بهذه المأساة المطلقة في أوكرانيا بخفض تصعيد النزاع والعنف ومحاولة إيجاد وسيلة سلمية لتسوية الخلافات من خلال معالجة الواقع العملي ومخاوف جميع

المعنيين. إن الأمن البشري والحق في الحياة دعامتان هامتان للمادة ٣ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقد حُرم الأوكرانيون وملايين من الناس في جميع أنحاء العالم حتى الآن من ذلك الحق. إن أعظم واجب ومسؤولية لهذه المنظمة هي إعادة السلام والحياة الطبيعية للأوكرانيين، لا من خلال وسائل عنيفة ولكن من خلال الآليات الدبلوماسية التي لا يمكن إلا أن تحقق السلام العملي والدائم.

السيد ناييك (موريشيوس) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت موريشيوس مؤيدة القرار دإط-١١/٤ لأن موريشيوس تؤمن إيماناً راسخاً باحترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، سواء كانت كبيرة أو صغيرة. كما نؤيد بقوة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي دولة ما لم يؤذن بذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة.

وتشعر موريشيوس بالقلق إزاء الحالة المتدهورة في أوروبا وعواقبها على الدول النامية، ولا سيما الدول التي تعتمد على واردات الأغذية والوقود والأسمدة. ونرحّب بمبادرة المجتمع الدولي لضمان أن يسود القانون الدولي وأن تحترم جميع البلدان مبادئ وقيم ميثاق الأمم المتحدة. بيد أننا يجب أن نشدد على أن هذا الإجراء يجب أن يتخذ بطريقة غير تمييزية، تماماً كما يجب أن يطبق القانون الدولي دون تمييز. إن مصداقية منظمتنا تهتز عندما تطبق معايير مزدوجة في حالات أخرى يوجد فيها احتلال غير قانوني وحيث يستمر الاستخفاف بالقانون الدولي.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت البرازيل مؤيدة القرار دإط-١١/٤ وكما ذكرنا مؤخراً في مجلس الأمن (انظر S/PV.9143)، لا تعتقد البرازيل أن السكان في مناطق النزاع قادرون على التعبير عن آرائهم بحرية عن طريق الاستفتاءات. ولا تشكل نتائجها تعبيراً صحيحاً عن إرادتهم ولا يمكن اعتبارها مشروعة. لقد صوتنا مؤيدين أيضاً لأننا نتمسك بمبدأ السلامة الإقليمية لأوكرانيا، فضلاً عن السلامة الإقليمية لجميع الدول الأعضاء. ويجب احترام القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وصونهما.

وبقدر ما أبدى الميسرون مرونة، فإننا نشعر بخيبة أمل لأن اقتراحنا بإدراج رسالة واضحة تحث الأطراف على وقف الأعمال القتالية والدخول في مفاوضات سلام لم يدرج في مشروع القرار. ويتمثل دورنا في إفساح المجال للتوصل إلى حل سلمي للنزاع من خلال الدبلوماسية والحوار السياسي. وتحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن نتحد في تخفيف حدة التوترات بدلاً من تعزيز الآراء المعادية. ويجب أن نتجنب بلورة المواقف وتأجيج النزاعات، على حساب السكان المدنيين في الميدان.

أخيراً ولكن ذلك مهم جداً، تشعر البرازيل بقلق بالغ إزاء جميع التهديدات الضمنية أو الصريحة التي تنطوي على استخدام الأسلحة النووية فيما يتعلق بالنزاع. فأي استخدام للأسلحة النووية أمر غير مقبول وستكون له عواقب إنسانية كارثية. إن فتح سبل الحوار هو خيارنا الوحيد للخروج من النزاع.

السيد بيدروسو كويستا (كوبا) (*تكلم بالإسبانية*): تتخذ العلاقات الدولية مساراً خطيراً جداً. وقد باتت التهديدات والابتزاز والإكراه الاقتصادي والسياسي – الدبلوماسي تُستخدم علناً ضد بلدان الجنوب بغية إخضاعها لنظام يقوم على السياسات الكيفية لمجموعة من الدول القوية. وهذا، إلى جانب توسع منظمة حلف شمال الأطلسي وعقيدتها العدوانية المتزايدة وتطوير الجيل الخامس من الحروب غير التقليدية، يؤدي حتماً إلى مناخ من التوتر والنزاع لا يمكن التنبؤ بعواقبه اليوم. إن المعايير المزدوجة والانتقائية وعدم الاتساق والتلاعب السياسي تضر بقضية السلام والأمن الدوليين. وهناك قائمة طويلة من الدول الأعضاء في الجمعية التي عانت من العواقب الوخيمة للغزوات والعدوان العسكري والجزاءات الانفرادية التي تنتهك ميثاق الأمم المتحدة انتهاكاً صارخاً. وفي عمل من أعمال النفاق الشديد، يُنصّب بعض المسؤولين الرئيسيين عن تلك الانتهاكات الآن أنفسهم مدافعين عن مبادئ الميثاق.

تدافع كوبا عن استقلال الدول وسيادتها وسلامتها الإقليمية وعن حق الشعوب في تقرير مصيرها. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تحترم ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، دون استثناء وفي جميع الظروف. وتعارض كوبا التهديد باستعمال القوة أو استعمالها وتؤيد الحل السلمي للنزاعات. وفي هذا السياق، تدعو إلى حل دبلوماسي جاد وبناء وواقعي للأزمة الراهنة في أوكرانيا، بالوسائل السلمية وبالامتثال

غير المقيد لقواعد القانون الدولي الذي يضمن أمن وسيادة الجميع، فضلاً عن السلام والأمن الإقليمي والدولي.

لقد مرت عدة أشهر منذ بدء النزاع في أوكرانيا. وقد نظرت الجمعية العامة ومجلس الأمن في هذه المسألة في اجتماعات متعددة. بيد أن الخسائر في الأرواح البريئة لا تزال مستمرة، ولا تزال الأضرار المادية مستمرة، والأسباب التي أدت إلى نشوب النزاع لم تتغير. وترى كوبا أن النص المعروض علينا، الذي أعده بعض أعضاء مجلس الأمن، لا يفعل شيئاً لتغيير ذلك السيناريو. بل على العكس من ذلك، فإنه يتبع نفس نمط القرارات السابقة الذي يتسم بغياب إرادة حقيقية لتهدئة الأزمة وحماية الأرواح البشرية، وهو ما ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي وذي الأولوية للجميع. ومن مسؤوليتنا أن نخفف من حدة التوترات، لا أن نؤججها. ومن مسؤوليتنا أيضاً تحقيق وقف لإطلاق النار والمساعدة في حل النزاع، لا تفاقمه. ولن نحقق السلام بمضاعفة الخلافات بين الطرفين أو بتعزيز المواجهة. إن تحقيق السلام مناقض تماماً لتعزيز المبادرات التي تزيد من حدة التناقضات والمواجهة.

وفيما يتعلق بعمليات التصويت المتعددة ذات الطابع الإجرائي التي جرت يوم الاثنين، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/ES-11/PV.12)، ندعو الدول الأعضاء إلى الحفاظ على سلامة النظام الداخلي للجمعية العامة واحترامها. ويمكن لجميع المبادرات التي تطرح بنية صادقة لتعزيز الحوار والتفاوض، بمشاركة جميع الأطراف المعنية، والتوصل إلى تسوية سلمية حقيقية أن تعول على دعم كوبا. لا يفي القرار داط-٤/١١، الذي اتخذ اليوم، بتلك المتطلبات. وللأسباب المذكورة، امتنع الوفد الكوبي عن التصويت على القرار.

السيد باري رودريغيس (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (*تكلم بالإسبانية*): طلبت الكلمة للإعراب عن المواقف المبدئية لبوليفيا فيما يتعلق بهذا النزاع أو أي نزاع آخر مدرج في جدول أعمال الأمم المتحدة.

وانطلاقاً من التقيد الصارم بدستورنا ومبادئ دبلوماسية الشعوب التي توجه علاقاتنا الدولية، نرفض رفضاً قاطعاً أي عمل عدواني يستخدم لحل النزاعات والمنازعات بين الدول. وبالمثل، نرفض أي إضعاف لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك عمليات الضم والاحتلال، التي تتعارض أيضاً مع القواعد المتفق عليها والتي بنينا عليها تعددية الأطراف على مدى أكثر من ٧٠ عاماً. ونكرر الاقتراح الذي قدمناه في المناقشة العامة للدورة السابعة والسبعين بالعمل كمجتمع دولي لإعلان العالم منطقة سلام (انظر A/77/PV.5). إننا ملتزمون بالسلام والحوار والوساطة والتفاوض والتوفيق والتحكيم والدبلوماسية الوقائية، وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة التي تم الالتفاف عليها في مناسبات عديدة في العقود الأخيرة.

وفي ذلك الصدد، نعرب عن بالغ قلقنا إزاء تصاعد العنف في النزاع العسكري بين بلدين في أوروبا الشرقية. وقد أثرت آثار الأزمة على حياة الملايين من الناس في مناطق بجميع أنحاء العالم. فقد ولّدت انعدام الأمن الاقتصادي والغذائي والإنساني الذي يؤثر علينا جميعاً. إن المعايير المزدوجة التي تم استخدامها في النزاع لا تؤدي إلا إلى تفاقم الحالة. ويتحدث الكثيرون عن الدفاع عن السلام بينما يواصلون توفير الأسلحة وتعزيز التدابير التي تسرّع العنف. ومن الغريب أن العديد من الأزمات الإنسانية الخطيرة التي تؤثر على الشرق الأوسط وأفريقيا لم تكن في صميم مناقشات المنظمة.

ويجب علينا الآن أن نجد حلولاً وتدابير استباقية من شأنها، قبل كل شيء، كبح جماح النزاع وتعزيز الظروف التي تجعل السلام والأمن الدوليين ممكنين للجميع. وللأمم المتحدة دور أساسي تؤديه في تلك المهمة، ولا سيما في تخفيف حدة التوتر وإحراز تقدم نحو حوار ملتزم يكفل التوصل إلى حل سياسي ودبلوماسي للنزاع. وتحقيقاً لتلك الغاية، ندعو إلى إنشاء لجنة رفيعة المستوى، بقيادة الأمين العام إلى جانب الدول الضامنة المعترف بها التي تقبلها أطراف النزاع، بغية تكثيف الحوار والمفاوضات وصنع السلام.

لقد امتنعت بوليفيا عن التصويت لأننا نرى أن قرارات الجمعية العامة يجب أن تتناول الحلول الموضوعية وأن تعزز المجالات الحقيقية للحوار والسلام.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى آخر متكلم تعليلاً للتصويت بعد التصويت.

وقد طلبت عدة وفود الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكّر الأعضاء بأنَّ البيانات التي يدلى بها ممارسة لحقِّ الردِّ تقتصر على ١٠ دقائق للمداخلة الأولى وخمس دقائق للمداخلة الثانية، وينبغي للوفود أن تُدلي بها من مقاعدها.

السيد كاييناموراً (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): نعتذر عن أخذ الكلمة. ولم تكن تلك نيتنا. بيد أننا مضطرون إلى أخذ الكلمة للرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية (انظر A/ES-11/PV.13).

ولسنا مندهشين من أن ممثل جمهورية الكونغو الديمقراطية اختار إساءة استخدام هذا المنبر. إن استمرار جمهورية الكونغو الديمقراطية في إساءة استخدام مختلف المنابر للانخراط في دعاية خبيثة لا أساس لها ضد البلدان المجاورة، بما فيها بلدي رواندا، ليس بالأمر الجديد. لقد كان ذلك هو التكتيك المستخدم للهروب من مسؤولياتها الداخلية لمعالجة الأسباب الجذرية للنزاع في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وتشدد رواندا على أن لعبة إلقاء اللوم لن تعالج المشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية. هذا البلد لديه المفتاح والقفل لحل المشاكل الموجودة هناك وإزالة الأقفال عنها. إن إضفاء الطابع الخارجي على المشاكل الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لن يحلها. ولن يخدم ذلك سوى هدف قصير الأجل.

ورواندا ملتزمة التزاماً كاملاً بالعمل مع جمهورية الكونغو الديمقراطية والبلدان المجاورة الأخرى، من خلال الأطر القائمة، لمعالجة الأسباب الجذرية للمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية، بما في ذلك العودة الكريمة للاجئين الكونغوليين الذين أقاموا في البلدان المجاورة، بما في ذلك رواندا، لفترة أطول مما ينبغي. وقد اتهم القادة السياسيون زوراً البلدان المجاورة بمزاعم لا أساس لها من الصحة. ويجب معالجة المظالم المتعلقة بالشواغل الداخلية لجمهورية الكونغو الديمقراطية داخلياً.

ونذكر بأن هيئة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة أصدرت في آذار/مارس تقريراً عن خطاب الكراهية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وهناك تورط في التحريض على العنف، بما في ذلك بين القادة. وفي أيار/مايو وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، أصدرت الهيئة نفسها تقريراً يبين أن رسائل الكراهية تترسخ داخل المجتمعات المحلية وأن هناك تحريضاً لقبائل جمهورية الكونغو الديمقراطية ضد بعضها البعض. وفي عام ٢٠٢٢، شعر المجتمع الدولي بالقلق إزاء تصاعد خطاب الكراهية والتحريض على التمييز والعنف العدواني في جميع أنحاء البلاد وتحديداً ضد الناطقين بلغة الكينيارواندا في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي بيان صادر عن المفوضة السامية لحقوق الإنسان والمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، أعرب كلاهما عن انزعاجهما من زيادة العنف وخطاب الكراهية، مشيرين إلى أن "خطاب الكراهية يؤجج النزاع من خلال تفاقم انعدام الثقة بين المجتمعات". وتلك شواغل خطيرة جداً يجب أن تعالجها جمهورية الكونغو الديمقراطية. فلن تحل المشكلة لعبة تبادل إلقاء اللوم.

وما لا تقوله جمهورية الكونغو الديمقراطية لهذا المجلس هو أنها موطن لأكثر من ١٣٠ جماعة مسلحة، تجمع بين الجماعات المسلحة الأجنبية والمحلية على حد سواء، بما في ذلك القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، وهي قوات للإبادة الجماعية غادرت رواندا بعد ارتكاب الإبادة الجماعية في عام ١٩٩٤. وما فتئت حتى يومنا هذا شوكة في خاصرة جمهورية الكونغو الديمقراطية ومجلس الأمن لأنهما لا يستطيعان معالجة المشكلة. والأطر القائمة – إطار نيروبي، والإطار الرواندي، فضلاً عن الاتفاقات القائمة الأخرى – تحتاج إلى أن تنفذها جمهورية الكونغو الديمقراطية. وترفض رواندا، شأنها شأن أي بلد إقليمي آخر، الرواية الدعائية لجمهورية الكونغو الديمقراطية التي تفيد بأن بلدان المنطقة تريد أن تغزوها أو غزتها بالفعل. إن هذه تصريحات سخيفة لا أساس لها من الصحة ترمي إلى تحويل الانتباه عن المسائل الداخلية المعقدة.

أخيراً، تعتقد رواندا أن النهج الإقليمي الذي أوصى به الاجتماع الثاني لرؤساء الدول في نيروبي وخريطة طريق لواندا في أنغولا أساسيان ويجب تنفيذهما بحسن نية. ويلزم أيضاً أن تنفذ جمهورية

الكونغو الديمقراطية وعدة جماعات مسلحة أخرى الأطر القائمة. وفي ذلك الصدد، ينبغي لحكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن تعترف بالتزاماتها بدلاً من أن تأتي إلى هذه المحافل وتقول إن البلدان المجاورة تعتزم غزوها.

السيد سارواني (باكستان) (*تكلم بالإنكليزية*): يمارس وفد بلدي حقه في الرد على التعليقات التي أدلى بها ممثل الهند.

تتسم الدبلوماسية الهندية اليوم بالمعلومات المضللة والأكاذيب. وأكبر كذبة سمعناها للتو هي أن جامو وكشمير جزء من الهند. إن جامو وكشمير ليست كما يُدعى جزءاً الهند، كما أنها ليست شأناً داخلياً للهند. ولا تزال الهند تحتل إقليماً متنازعاً عليه معترفاً به دولياً والذي يتعين البت في وضعه النهائي وفقاً للمبدأ الديمقراطي المتمثل في إجراء استفتاء حر ونزيه تحت رعاية الأمم المتحدة، على النحو المنصوص عليه بموجب العديد من قرارات مجلس الأمن. وقد قبلت الهند ذلك القرار وهي ملزمة بالامتثال له وفقاً للمادة ٢٥ من ميثاق الأمم المتحدة.

وتظهر خرائط الأمم المتحدة أيضاً كشمير كإقليم متنازع عليه. وفي كشمير، تنتشر أقدم قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة حالياً على طول خط الفصل. وقبل كل شيء، فالتقرير الذي هو قيد نظر مجلس الأمن نفسه يعتبر جامو وكشمير إقليماً متنازعاً عليه. وإن كان لدى الهند أي احترام للقانون الدولي وشجاعة أخلاقية، فإنها ستنهي حكم الإرهاب الذي تمارسه وتسحب قواتها وتترك الكشميريين يقررون مستقبلهم بحرية وفقاً لقرارات مجلس الأمن.

ومن أجل تحويل الانتباه عن الإدانة الدولية المتزايدة لانتهاكات الهند الواسعة النطاق والمتصاعدة لحقوق الإنسان في إقليم جامو وكشمير، الذي تحتله الهند بصورة غير قانونية، تواصل الهند توجيه ادعاءات لا أساس لها من الصحة ضد الآخرين. ويشهد التاريخ على الواقع الذي لا يمكن إنكاره وهو أن المعتدين والمستعمرين والمحتلين كثيراً ما يحاولون تبرير قمعهم للنضالات المشروعة من أجل تقرير المصير والحرية بتصويرها على أنها إرهاب. أما بالنسبة للتعليقات المتعلقة بالإرهاب، فمن الأفضل للوفد الهندي أن يفكر ملياً في المسار المقلق للغاية الذي شرعت فيه دولته، بدلاً من الانغماس في أكاذيب صارخة عن باكستان. وتلجأ الهند إلى إرهاب الدولة لقمع شعب جامو وكشمير، الذي تحتله الهند بصورة غير مشروعة، حيث استشهد أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ كشميري بريء على يد قوات الاحتلال الهندية الإرهابية منذ عام ١٩٩٠. وترملت أكثر من ٢٢٠ ٠٠٠ امرأة وتيتّم أكثر من ١٨٠ ٠٠٠ طفل.

وفي انتهاك للقانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لجأت الهند إلى تغيير وضع جامو وكشمير المعترف به دولياً بصورة غير قانونية وانفرادية. تسترشد الهند اليوم بأيديولوجية الهندوتفا التي عممت كراهية الإسلام والتعصب المناهض للأقليات، ولا سيما المسلمين، في خطابها السياسي. وفي هند اليوم المتعصبة بشكل لا يصدق، تواجه الأقلية المسلمة البالغ عددها ٢٠٠ مليون نسمة تكرار حالات الإعدام من دون محاكمة قانونية على أيدي أعضاء في لجان الحراسة الأهلية، ومذابح ترتكبها عصابات منظمة راشتريا سوايامسيفاك سانغ بتواطؤ رسمي، وقوانين المواطنة التمييزية لحرمان المسلمين من حقوقهم، وحملة منسقة لتدمير المساجد والتراث الإسلامي الثري في الهند. وما فتئت باكستان تسلط الضوء على تلك المسائل وعلى إرهاب الدولة الذي تمارسه الهند ضد شعب جامو وكشمير، الذي تحتله الهند بصورة غير مشروعة، وستواصل تسليط الضوء عليها.

السيد نزونغولا – نتالاجا (جمهورية الكونغو الديمقراطية) (*تكلم بالإنكليزية*): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي للرد على ممثل رواندا. إن ما يقوله هو ببساطة مجرّد كلام لا معنى له. يعلم الجميع أن رواندا احتلت الكونغو من عام ١٩٩٨ إلى عام ٢٠٠٣، وارتكبت العديد من الفظائع ونهبت اقتصادنا. واليوم، باتت رواندا مصدراً رئيسياً للذهب والكولتان من الكونغو ومن موارد أخرى كثيرة. حتى أنهم يأخذون حيوانات الشمبانزي والغوريلا من الغابات الكونغولية إلى رواندا.

كل ذلك معروف جيداً. لقد نشر مجلس حقوق الإنسان تقريراً هاماً جداً قبل حوالي ١٠ سنوات. ولا أستطيع أن أتذكر اسم التقرير، ولكني سأذكره بعد قليل. ويشير التقرير إلى العديد من الجرائم التي ارتكبها في الكونغو بعض جيراننا، ولا سيما رواندا. ولا يمكن إنكار حقيقة أن

رواندا ما برحت موجودة في الكونغو منذ عام ١٩٩٦، عندما أحضرها الرئيس لوران كابيلا إلى بلدي، بل وعين ضابطاً عسكرياً رواندياً رئيساً لأركان القوات المسلحة الكونغولية. وذلك أيضاً فُرض عليه من جانب رواندا، مما ساعده في الاستيلاء على السلطة بطرد السيد موبوتو والسيطرة على البلد. ومع ذلك، بعد عام واحد، رأى كابيلا أنه كان حقاً ألعوبة في يد رواندا وأوغندا ومن ثم طلب منهما مغادرة البلاد. فماذا فعلتا؟ عادتا لغزو البلاد بعد أسبوع واحد. وهذا أمر معروف جيداً وموثق جيداً. لا أعتقد أنني يجب أن أقول الكثير عن ذلك.

ونأسف لحقيقة أن المجتمع الدولي يشدد كثيراً على الأزمة الجارية في أوروبا بينما يتجاهل أساساً الأزمة الجارية في أفريقيا. وبينما يرسلون أسلحة ببلايين الدولارات إلى أوكرانيا لتدافع عن نفسها، وهو ما أعتقد أنه أمر جيد، فإنهم لا يفعلون الشيء نفسه بالنسبة لنا. بل إنهم حتى يضعون قيوداً على ما يمكننا شراؤه من حيث التسلّح. هذه هي سياسة الكيل بمكيالين التي كنت أسأل عنها. إنها سياسة يجب إنهاؤها. وينبغي للمجتمع الدولي أن يدين أي غزو لبلد ما وأي احتلال لبلد من قبل آخر ويتخذ إجراءات ضد ذلك.

السيد كاييناموا (رواندا) (*تكلم بالإنكليزية*): سأحرص على احترام القواعد. في ثقافتي، من الصعب جداً الجدال مع من هم أكبر سناً من المرء، لذا سأجيب باحترام.

أعتقد أن النقطة التي كنت أحاول أن أثيرها هي أن جمهورية الكونغو الديمقراطية كان لها ماضٍ عصيب منذ الحقبة الاستعمارية. وهناك ادعاءات مستمرة. في كل مرة تنقطع فيها المياه، تكون رواندا هي السبب. وإذا انقطعت الكهرباء، فالسبب هو رواندا. وإذا انقطع الطريق، فالسبب هو رواندا. وإذا لم يكن هذا الشيء أو ذاك متوفراً، فهي رواندا أو أسيادها الاستعماريون. أعتقد أننا بحاجة إلى تجاوز ذلك. نحن بحاجة إلى تجاوز هذا النوع من العقلية، والبحث عن حلول محلية ومعالجة المشاكل في بلداننا. لا يمكننا الاستعانة بمصادر خارجية لإيجاد حل. لا نستطيع ذلك. لا يمكننا الاستعانة بمصادر خارجية لإيجاد حل هنا. علينا التعامل مع القضايا التي نواجهها محلياً وإيجاد حلول مستدامة.

وأقول ما يلي بكل احترام. لقد سمعنا هذه الأعذار. وفي كل مرة تجرى فيها انتخابات، يفترض أن رواندا ستدخل إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية. ربما لن نسمع عن رواندا مرة أخرى بعد انتخابات عام ٢٠٢٣. ونتطلع إلى اختتام الانتخابات. والسبب في عدم تمكّن الممثل من تذكّر التقرير الذي أشار إليه هو أن الادعاءات ومحاولات الإبلاغ قد رُفضت واستُبعدت من جانب مجلس حقوق الإنسان. وربما يمكنه أن يعطينا رمزاً لذلك التقرير في الأمم المتحدة. يمكنني حتى المراهنة بالمال على عدم وجود مثل هذا التقرير.

ومع كل الاحترام الواجب، فإن ما كنت أرمي إليه هو أن رواندا كمنطقة، وبوصفنا جيراناً، لن تتحرك من مكانها وأن جمهورية الكونغو الديمقراطية لن تتحرك من مكانها. ونحن بحاجة إلى إيجاد حلول لمعالجة الأسباب الحقيقية للمشاكل في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): وفقاً لأحكام الفقرة ٨ من القرار دإط-١١/٤ الذي اتخذ للتو، رفعت مؤقتاً الدورة الاستثنائية الطارئة الحادية عشرة للجمعية العامة.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٥